الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 6 كانون الثاني 2026
العدد 5681 السنة العشرون
Mardi 6 Janvier 2026 no 5681 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

إيران | 10

الاحتجاجات تفتح شهية ترامب - نتنياهو

أي جهاز مخابرات وراء الأمير الوهمي؟

«أبو عمر» حرّر ودائع وساهم في التشكيلات الأمنية واخترق القضاء 2

رسائل إسرائيلية بالنار عشية جلسة الحكومة لبحث المرحلة الثانية

الجيش ينصح بتفاهمات أوّلاً 3

أميركا في فنزويلا
ماذا بعد؟
8 - 9

تحتجب «الأخبار» يوم غد الأربعاء لمناسبة عيد الميلاد

(أ ف ب)

قضية اليوم

فضيحة «أبو عمر» من الاحتيال المالي إلى الاشتباه الأمني

كيف اخترق «الأمير الوهمي» السياسة والقضاء والمال؟

لينا فخر الدين

تختصر قصة الأمير السعودي الوهمي «أبو عمر» صورة المشهد اللبناني بأبعاده كافّة: طبقة سياسية محدودة الذكاء، سمتها الأبرز التبعية للخارج إلى حدّ الاستماتة من أجل تلقّي اتصال من «طويل العمر»، والاستعداد لتنفيذ الطلبات، بل الأوامر، من دون أي نقاش أو اعتراض.

هكذا، تمكّن الأمير المزعوم من اختراق مختلف «الساحات اللبنانية» والتمدّد فيها على هواه، من السياسة إلى القضاء، مروراً بالمال والمصارف والمناقصات في الإدارات العامة، وصولاً إلى دار الفتوى وحتى بعض الأجهزة الأمنية. ولم يكن صعباً عليه التواصل مع معظم رؤساء الحكومات السابقين، وصولاً إلى رئيس الحكومة الحالي، ليحجز لنفسه موقع صاحب الكلمة الفصل في العديد من الملفات، مستنداً إلى «أوامر ملكية» يصدرها بلهجته البدوية، وبمساندة من رؤوجوا له على أنّه مبعوث شخصي لولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

فعلياً، تحوّل «أبو عمر» إلى الحاكم غير المُعلن وصاحب الكلمة الفصل في عدد كبير من القضايا، ما يفتح الباب أمام تساؤلات جدّية حول طبيعة عمليات الاحتيال التي نفّذها مصطفى الحسيان بطلب من الشيخ خلدون عريمط: هل كانت دوافعها مالية بحتة، أم أنها تتجاوز المال إلى عالم السياسة والعمل الاستخباراتي؟

أحسن عريمط استثمار الفراغ الذي أصاب الطائفة السنّية عقب تعليق الرئيس سعد الحريري عمله السياسي، وفتح لنفسه مساراً باتجاه المرشّحين والطامحين إلى أدوار سياسية، مستنداً إلى علاقته بمفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان. وتحوّل عدد من المسؤولين في دار الفتوى، وقضاة المحكمة الشرعية السنّية العليا، إلى أدوات في يده، وسط شبهات تحيط بدوره، مع مقرّبين منه، في التمديد لدريان. غير أنّ نفوذ عريمط لم يتوقف عند هذا الحدّ، إذ ظهرت بصماته بوضوح في ملف تسمية رئيس الحكومة، بغضّ النظر عن العدد الحقيقي للنواب الذين تأثّروا باتصالاته. كما يتردّد أنّه تدخّل، عبر رئيس حكومة سابق، لرفع أسهم بعض المرشّحين لتولّي أحد الأجهزة الأمنية، ما أدّى إلى إطاحة عدد من الأسماء المطروحة. هذه الوقائع مجتمعة ولّدت قناعة لدى المسؤولين السعوديين بضرورة حصر الإشراف على التحقيقات بمديرية مخابرات الجيش اللبناني وإبعادها عن أي جهاز آخر.

من السياسة إلى المصارف والقضاء

كذلك، نجح «أبو عمر» في اختراق «السيستام المالي»، وتحرير ودائع مالية كانت مُحتجَزة في المصارف، من بينها ودائع تعود إلى عريمط نفسه، إذ تؤكد مصادر أن رئيس جمعية المصارف سليم صفير تلقّى اتصالاً من «الأمير» نوّه فيه بدوره وجهوده، قبل أن يطلب منه في ختام المكالمة الإفراج عن الأموال المُتجمّدة العائدة لجمعية «رابطة إنماء وتوعية الأسرة» (التي أسّستها زوجة عريمط)، إضافة إلى ودائع أخرى، بذريعة أن هذه الأموال مُخصّصة لتقديم مساعدات إنسانية. وبمجرّد اتصال واحد من شخصية وهمية، لبّى صفير طلب «أبو عمر»، ضارباً عرض الحائط بكلّ الذرائع التي لطالما استخدمتها المصارف لحجب أموال المودعين وحرمانهم من حقوقهم.

كذلك تردّد أن «أبو عمر» حاول التحريض ضد أحد الموظفين الأساسيين في رئاسة الحكومة، مطالباً بإقصائه من منصبه بذريعة «الفساد». غير أن السبب الحقيقي، بحسب ما يُتداول، هو إقدام هذا الموظف على وقف مناقصة خردة مرفأ بيروت، كانت سترسو على نجل عريمط، بعد أن بدأت الشكوك تحوم حول «أبو عمر» داخل رئاسة الحكومة. إلا أن المفاجأة تمثّلت في أن نجل عريمط عاد ونجح لاحقاً في الاستيلاء على خردة المرفأ، ما يفتح الباب واسعاً أمام علامات استفهام حول دور هيئة الشراء العام، واحتمال وصول تأثير «أبو عمر» إليها أيضاً. وأكثر من ذلك، تشير مسارات التحقيق إلى اختراق الأمير السعودي الوهمي للجسم القضائي - سعودية. هذا الضغط أدّى إلى تحرّك قضائي سريع، عبر «إخراج» قبل إنه جرى التوافق عليه مُسبقاً، تمثّل بتقدّم رجل الأعمال العكاري

(هيثم الموسوي)

اتصالات سعودية لتحريك الملف

ورغم جسامة هذه الفضائح، جرى طيّها بتدخّل مرجعيات سياسية رسمية، ولا سيما أن انكشاف الوقائع كاملة كان سيشكّك في شرعية وصول بعض هذه المرجعيات إلى مواقعها. وهذا ما انعكس بوضوح في طريقة تعاطي عريمط مع القضية، إذ رفع سقف تهديداته خلال مؤتمر صحافي، يتردّد أن الدعوة إليه جاءت في اليوم نفسه الذي استمع فيه النائب العام التمييزي القاضي جمال حجار، قبل نحو أسبوعين، إلى إفادته بصفة شاهد فقط، قبل أن يُخلى سبيله من دون أي إعلان رسمي عن ذلك. غير أن التدخّل السعودي دفع بالقضية إلى مسار دراماتيكي متسارع، إذ تشير مصادر متابعة إلى أن السلطات اللبنانية الرسمية، ومن بينها رئاسة الجمهورية، تلقّت اتصالات من شخصيات سعودية رفيعة، حذّرتها من مغبّة طيّ الملف، كي لا يتحوّل إلى أزمة لبنانية - سعودية. هذا الضغط أدّى إلى تحرّك قضائي سريع، عبر «إخراج» قبل إنه جرى التوافق عليه مُسبقاً، تمثّل بتقدّم رجل الأعمال العكاري

> اتصال «أبو عمر» بصفير حرّر ودائع عريمط في المصارف

> شكوك حول تدخّل «أبو عمر» في التشكيلات الأمنية، ما دفع إلى تسليم الملف لمخابرات الجيش

أحمد حذّارة بشكوى إلى النيابة العامة التمييزية الأسبوع الماضي، علماً أن ضغوطاً كانت قد مُورست عليه سابقاً لثنيه عن هذه الخطوة. وجاء ذلك في وقت كانت التحقيقات الأولية في مديرية مخابرات الجيش لا تزال محصورة بالموقوف مصطفى الحسيان، من دون أي تقدّم فعلي، فيما كان عريمط حراً طليقاً، يرفع منسوب تهديداته ويتقدّم بإخبارات إلى النيابة العامة ليلَ نهار.

بذلك، تسارعت وتيرة القضية مع استماع القاضي حجار شخصياً إلى إفادات أسماء مرتبطة بها، وإشرافه على عمليات الاستجواب التي يجريها المحامي العام التمييزي محمد صعب، والذي يتوقّع أن يختم تحقيقاته خلال الساعات المقبلة ويحوّل الملف على الأرجح إلى النيابة العامة الاستئنافية في الشمال. ومع إدلائهم بشهاداتهم، بدأت فضائح عديدة تتكشّف، أبرزها ما أعلن عنه النائب أحمد الخير أمس، حين روى بالتفصيل كيفية اتصال «أبو عمر» بالنائب محمد سليمان أثناء اجتماع كتلة «الاعتدال الوطني»، وإصدار أوامره عبر مُكبّر الصوت بتسمية الرئيس نواف سلام بدلاً من الرئيس نجيب ميقاتي. وقد أدّى ذلك إلى تفكّك التكتل، بعد أن أعلن النائب وليد البعريني انسحابه، تلاه النائب أحمد رستم، فيما تُشير الأنباء إلى احتمال انسحاب النائب عبد العزيز الصمد أيضاً.

من يقف خلف عريمط؟

ورغم التقدّم في التحقيقات، إلّا أن أسئلة كثيرة لا تزال من دون إجابات: يؤكّد بيان النائب الخير أنه وضع السفير السعودي وليد بخاري في أجواء ما جرى عقب تسمية سلام لرئاسة الحكومة. وكذلك بيان النائبة السابقة بهية الحريري، الذي يؤكّد أنها أبلغت بخاري بالاتصال الذي تلقّته من «أبو عمر» عبر هاتف الرئيس فؤاد السنيورة لتقديم التعزية بزوجها. وما بين الحدثين نحو عام كامل من دون أن تقوم الرياض بأيّ ردّ فعل على ذلك. وهنا يسأل البعض عمّا إذا كانت البيروقراطية في الديوان الملكي أدّت إلى الإبطاء في تعقّب «أبو عمر». وهو ما يرفضه آخرون، مشيرين إلى أن الموفد السعودي يزيد بن فرحان تمكّن بعد تبلّغه بأيام قليلة من رصد الأمير الوهمي، قبل أن يُبلغ الإدارة السعودية بالأمر، ومن ثمّ مخابرات الجيش اللبناني. وبالتالي، يطرح هؤلاء سؤالاً مشروعاً عمّا إذا كان هناك صراع أجنحة داخل السعودية أدّى إلى تأخر افتضاح قضية «أبو عمر»، ولا سيما أن انفضاحها أتى عقب انتقال النفوذ من المستشار في الأمانة العامة لمجلس الوزراء نزار بن سليمان العلولا إلى ابن فرحان. بذلك، يحضر سؤال ما إذا كان «أبو عمر» صنيعة الفريق الأمني للعلولا؟

في المقابل، ينفي عدد من المتابعين أن تكون للسعودية يدٌ في الأمر، خصوصاً بعد الاتصالات التي تلقّتها المرجعيات السياسية اللبنانية، والتي شدّدت على ضرورة متابعة القضية حتى تعقّبها، نظراً إلى استبدال بعض السياسيين اللبنانيين القنوات السعودية الرسمية بـ«أبو عمر»، وإمكانية أن يكون الأمير المزعوم قد استُخدم ضدّ السياسة السعودية أصلاً. لكن، في الوقت نفسه، يُشكّك هؤلاء في أن يكون عريمط وحده من خطّط لخديعة «أبو عمر»، ولا سيما أنها تكرّرت سابقاً في إحدى البلاد العربية عبر دعم مخابراتي عربي، ولكن في دائرة ضيّقة ومُحدّدة. ويتساءل هؤلاء عن الجهة الأمنية التي كانت تقف خلفه، خصوصاً أنه بات معلوماً أن الرجل كان يمتلك داتا تُخوّله معرفة كلمة السرّ السعوديّة والتدخّل في «الوقت القاتل». وهو ما حصل في تسمية سلام. وبضاف إلى ذلك التطمينات التي كانت واضحة في كلامه للمقرّبين منه بأنه لن يتم توقيفه، عدا محاولات إقفال الملف.

وعليه، يبحث هؤلاء عن الجهة الأمنية الداخلية أو الخارجية التي أمّنت لعريمط هذا الكمّ من المعلومات الدقيقة عبر خطّة مُحكمة، في ظلّ ما يُحكى عن دعم إماراتي كان يتلقّاه الرجل (أبعد وأكبر من علاقته بخلف الحبتور)، خصوصاً أن القضيّة لم تنفضح إلّا في عزّ الخلاف الإماراتي - السعودي الممتدّ من الصومال إلى اليمن وسوريا، متسائلين عمّا إذا كان تسريب قضيّة «أبو عمر» واحدة من ساحات هذه الحرب الخفيّة، وعمّا إذا كان «أبو عمر» صناعة مخابراتية خارجية.

هذه الأسئلة المريبة يطرحها المعنيون بين بعضهم من دون أن يكون بمقدورهم إعلانها. وهي تشبه إلى حدّ كبير الأسئلة عن مصير حكومة سلام ومدى مشروعيّتها وإمكانية الذهاب نحو طرح الثقة بها من قبل النواب أنفسهم الذين غرّهم اتصالٌ من شخصية سعودية، لم يلتقوها يوماً.

المشهد السياسي

رسائل إسرائيلية بالنار عشية جلسة الحكومة لبحث المرحلة الثانية

الجيش ينصح بتفاهمات أولّاً

على وقع التهويل الإسرائيلي بتوسيع رقعة القتال إلى أكثر من ساحة، ومع انتقال واشنطن إلى مرحلة فرض الوقائع بمنطق «قانون الغاب» ومن دون أي ضوابط، يعقد مجلس الوزراء الخميس المقبل جلسة يُخصّص جزءٌ أساسي منها لعرض التقرير الرابع والأخير المتعلّق بالمرحلة الأولى من خطة حصر السلاح في منطقة جنوب الليطاني، والذي سيقدّمه قائد الجيش العماد رودولف هيكل.

وتأتي الجلسة في مناخ سياسي وأمني بالغ الحساسية، ولا سيما بعد تصريحات رئيس الحكومة نواف سلام في نهاية العام الماضي عن التوجّه نحو المرحلة الثانية من الخطة، أي الانتقال إلى منطقة شمال الليطاني. إلا أن الردّ الحاسم على لسان الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، الذي أعلن رفض أي تنازل في هذا الشأن، سيجعل من الصعب على الحكومة رسم مسار واضح للمرحلة المقبلة، نظراً إلى ما قد يترتّب على ذلك من تداعيات خطيرة. وبناءً عليه، يبدو اتخاذ أي قرار عملي خلال الجلسة أمراً بالغ التعقيد، في ظل موقف المقاومة الذي يفرض على الحكومة والجيش معاً مقاربة شديدة الحذر تجاه أي خطوة محتملة شمال النهر. ووفق معلومات من مشاركين في لقاءات عُقدت خلال اليومين الماضيين، فإن رئيس الحكومة نفسه لا يملك حتى الآن إجابة واضحة حول كيفية الانتقال إلى المرحلة الثانية، مكتفياً بالتأكيد أن الجلسة سيتخلّلها عرض التقرير الأخير للجيش بشأن المرحلة الأولى.

ويتضمّن التقرير عرضاً تفصيلياً لما تحقّق على الأرض، بما في ذلك ما يتصل بالسلاح والعتاد الذي تسلّمها الجيش، إضافة إلى الأنفاق والمنشآت التي جرى تفتيشها ومداهمتها. وفي هذا الإطار، تشير مصادر مطّلعة إلى أن العماد هيكل سيعيد التأكيد على الصعوبات الميدانية التي تعيق انتشار الجيش جنوباً، خصوصاً استمرار الاحتلال الإسرائيلي في عدد من النقاط. أمّا في ما يتعلق بالمرحلة الثانية التي تحدّث عنها سلام، فتلفت المصادر إلى أن موقف قيادة الجيش سيكون واضحاً لجهة ضرورة التوصّل إلى تفاهمات مع الأطراف المعنية، ورفض وضع الجيش في أي مواجهة سياسية أو أمنية، إلى جانب عرض الحاجات اللوجستية غير المتوافرة حالياً. وتُعدّ هذه الحاجات أحد العناوين

> سيعيد هيكل التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي يعيق انتشار الجيش جنوباً

الأساسية المطروحة على جدول أعمال مؤتمر دعم الجيش الدولي المُرتقب عقده في شباط المقبل.

لكن، وبعيداً عن الحاجات اللوجستية والعسكرية للجيش، فإن المرحلة الثانية التي بدأ التداول فيها، وهي واحدة من أربع مراحل متبقية تشمل لاحقاً بيروت والبقاع والشمال وجبل لبنان، تعدّ وفق مجمل المعطيات والتطورات الداخلية والخارجية إشكالية سياسية من الطراز الأول. وأي خطأ في مقاربة هذا الملف قد يفتح الباب أمام تداعيات خطيرة على الاستقرار الداخلي. ومن هنا، ترجّح المعطيات أن يتّجه الجيش إلى النصح بعدم تحديد مهل زمنية أو تواريخ مُسبقة، وترك الأمور تسير ضمن مسار سياسي هادئ بعيداً من التوتر، ولا سيما في ظل الهواجس المرتبطة بردّات الفعل الإسرائيلية، في ظل التهديد اليومي بالتصعيد.

وبالعودة إلى كلام الرئيس الأميركي دونالد ترامب بعد لقائه رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو عن «ضرورة انتظار جهود الحكومة»، والذي فسّره البعض باعتباره مهلة إضافية، والتباين في مواقف كلّ من رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام حول احتمالات التصعيد من عدمه، تسود حالة من الحيرة إزاء نيات رئيس حكومة العدو والساحة التي قد يختارها لمغامرته المقبلة.

وفي موازاة ذلك، كشف وزير المالية ياسين جابر عن توجّه لعقد جلسة حكومية في الجنوب، يُفترض أن يُعلن خلالها انطلاق مرحلة إعادة الإعمار. وأوضح جابر أن الحكومة بدأت مفاوضات مع الجانب الفرنسي، الذي عرض تقديم قرض بقيمة 75 مليون يورو مخصّص لإعادة الإعمار، لافتاً إلى مفاوضات موازية مع عدد من الصناديق العربية، من بينها صندوق التنمية العربي في الكويت، الذي أبدى استعداداً لتقديم قرض بقيمة 120 مليون دولار.

وعشية الجلسة الحكومية المُرتقبة، وجّهت تل أبيب رسالة تهديد بالنار، فنفّذت غارات جوية، بعد إنذارات بالإخلاء، على بلدتي أنان (قضاء جزين) والمنارة (الحمّارة في البقاع الغربي)، ضد «بنى تحتية عسكرية تابعة لحركة حماس الإرهابية»، وعلى بلدتي كفرحتى (قضاء صيدا) وعين التينة (البقاع الغربي)، بحجة استهداف «بنى تحتية عسكرية تابعة لحزب الله». كذلك نفّذ العدو ليلاً غارات جوية بين منطقتي الصرفند والزهراني.

وفي السياق نفسه، ركّز الإعلام الإسرائيلي على ما رشح من نتائج الاجتماع الذي عقده رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو مع قيادات الأجهزة الأمنية، حيث جرى البحث في استعدادات المؤسّسة العسكرية لخوض قتال على عدة ساحات تشمل إيران واليمن ولبنان وقطاع غزة. ونقلت صحيفة «معاريف» عن مصادر عسكرية إسرائيلية أن «الجيش الإسرائيلي يعمل على بناء قدراته لمواجهة كل واحدة من الجبهات الأربع»، مشيرة إلى أن «الساحة اللبنانية حظيت بحيّز واسع من النقاش، حيث عرض الجيش ما وصفه بالخروقات التي ينفّذها حزب الله واستمرار تعزيز تموضعه على جانبي نهر الليطاني». وأضافت الصحيفة أن الاجتماع تناول طرح عدد من بدائل العمل المحتملة، مع تكليف قيادة المنطقة الشمالية والاستخبارات العسكرية وسلاح الجو وهيئات أخرى بتعميق تقديرات الجهوزية والسيناريوات المستقبلية، لافتة إلى تقديرات تفيد بأن «الولايات المتحدة قد تمنح إسرائيل الضوء الأخضر لتنفيذ عمل عسكري في لبنان».

(الأخبار)

إجازة إجبارية لأورتاغوس؟

بعد تداول معلومات إعلامية عن «علاقة عاطفية» بين المبعوثة الأميركية إلى لبنان مورغان أورتاغوس والمصرفي أنطون الصحناوي، وعن تقدّمه بطلب للحصول على الطلاق بما يتيح لها الارتباط بصاحب مصرف «سوسيتيه جنرال»، كشفت الصحافية والناشطة اليهودية الأميركية لورا لومر، نقلاً عن مصادر وصفتها بـ«المطّلعة»، أن «إدارة الرئيس دونالد ترامب قرّرت وضع أورتاغوس في إجازة إدارية، على خلفية أنشطة يُحتمل أنها قامت بها مع مواطن لبناني خلال أدائها مهامها الرسمية».

تقرير

هل يرفض بري تسلُّم مشروع قانون الفجوة؟

بدأ جدل دستوري حول آلية إقرار «مشروع قانون الفجوة المالية»، ما يفتح باب الخلاف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وسط تساؤلات متزايدة عمّا إذا كان رئيس مجلس النواب نبيه بري سيتريّث في تسلّم المشروع من الحكومة، أو يرفضه بالشكل الذي أقرّ به.

وبحسب المادة 65 من الدستور، فإن «المواضيع الأساسية» تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المُحدّد في مرسوم تشكيلها. وانطلاقاً من هذا النص، يدور النقاش حول ما إذا كان مشروع قانون الفجوة المالية يندرج ضمن هذه الفئة، ما يعني وجوب إقراره بغالبية الثلثين، لا بالأكثرية العادية. وفي هذا السياق، يُنقل أن الرئيس بري يعتبر أن المشروع يقع ضمن المواضيع الأساسية، وبالتالي فإن إقراره في مجلس الوزراء بأغلبية 13 صوتاً، أي النصف زائداً واحداً، لا يفي بالمتطلّبات الدستورية، ما يضع علامة استفهام كبيرة حول إمكان تسلّمه من قبل مجلس النواب.

في المقابل، يرى رئيس الحكومة نواف سلام أن المشروع لا يخضع لأحكام المادة 65، وأن إقراره بالأغلبية العادية كافٍ دستورياً. وبحسب مصادر وزارية، أُثير هذا الإشكال خلال جلسة مجلس الوزراء التي شهدت التصويت، حيث سأل وزير الصناعة جو عيسى الخوري رئيس الحكومة عن مدى انطباق المادة 65 على المشروع، فأعاد سلام التأكيد أن الأغلبية البسيطة كافية لإقراره.

غير أن هذا التفسير لا يحظى، وفق المعطيات، بموافقة رئيس مجلس النواب، وتشير المعلومات إلى تحرّك يقوده النائبان علي حسن خليل وقبلان قبلان، إمّا للتقدّم بدعوى أمام مجلس شورى الدولة، أو للدفع باتجاه تجميد تسلّم مجلس النواب للمشروع، إلى حين التوافق على تفسير دستوري موحّد بين الحكومة والمجلس النيابي، يحدّد بوضوح الإطار الدستوري الواجب اعتماده في هذا الملف الشائك.

حقّ الردّ

يؤكّد الحزب الديمقراطي اللبناني أنّ ما ورد في جريدة «الأخبار» أمس حول رغبة رئيس الحزب الأمير طلال أرسلان بترشيح الأمير مجيد أرسلان عن المقعد الدرزي في عاليه، الأمر الذي لقي، وفقاً للمقال، «رفضاً من جانب الحزب الاشتراكي، وتحديداً تيمور جنبلاط، ما استدعى تدخّل الرئيس نبيه برّي... إلخ»، هو قصّة من نسج خيال كاتبها. ومثل هذا الأمر غير مطروح في الأساس، ولم يكن يوماً ليُطرح مع أيّ جهة أو حليف أو خصم، إذ يُعدّ قراراً داخلياً بحتاً يخصّ رئيس الحزب طلال أرسلان ونجله مجيد.

الحزب الديمقراطي اللبناني
مديرية الإعلام

(الأخبار)

تحقيق

في صور... حكايات الحرب ومحاولات التعافي

فراس خليفة

بعد أكثر من عام على «انتهاء» الحرب، تسعى مدينة صور إلى استعادة بعض من عافيتها عبر إطلاق مجموعة من المبادرات المجتمعية الأهلية، في انتظار البدء الفعلي بإعادة إعمار نحو 50 مبنى سكنياً دُمّرت بشكل كامل في أحياء المدينة المختلفة.

في الحرب الأخيرة، أعادت مشاهد «أحزمة النيران» غير المسبوقة إلى الأذهان تاريخ صور في مواجهة الحملات العسكرية والاحتلالات المتعاقبة، وسلّطت الضوء على خصوصية المدينة التي تعمّد العدو ضربها وإلحاق الأذى المادي والمعنوي والنفسي بسكانها. هنا بعض المشاهدات والقصص التي تختلط فيها مشاعر الحزن بالإصرار على النهوض والتعافي، وتعكس روح المدينة وعزيمة أهلها على مواجهة التحديات واستعادة حياتهم.

«قرية ميلادية» في مدينة العيش المشترك

لا تُميّز ابنة السنوات الثلاث بين أصوات الألعاب النارية التي دوّت فجأة وأصوات الحرب التي اعتادت سماعها خلال السنتين الماضيتين. الطفلة، القادمة مع والدها من إحدى قرى قضاء صور عشية أعياد الميلاد لزيارة «القرية الميلادية»، سرعان ما اكتشفت أن هناك ما يدعو للفرح في المكان الذي تُنظّم فيه هذه الفعالية للمرة الأولى.

بلدية صور التي نظّمت «السوق الميلادي»، بمشاركة ودعم من جهات وشركات تجارية، خصصت مساحة كبيرة للأنشطة والعروض الفنية للأطفال إدراكاً منها لحجم الضرر النفسي الذي لحق بهؤلاء في سنّتَي الحرب الأخيرتين. على طول الشارع الممتد بين «ساحة القسم» ومبنى السراي القديم قبالة مرفأ الصيادين، عاش الآلاف من أبناء المدينة وقرى قضائها ومناطق أخرى، على مدى 12 يوماً، تجربة التجوال في مكان مفتوح يجمع الناس بعارضي الأعمال الحرفية والبيتية و«خيّرات» القرى الجنوبية، إضافة إلى العروض المسرحية والموسيقية.

علوان شرف الدين، نائب رئيس المجلس البلدي، أكّد أنّ الأجواء الميلادية ليست أمراً طارئاً على المدينة «المعروفة بالتعايش الحقيقي بين مكوّناتها»، لكن «القرية الميلادية» التي تُنظَّم للمرة الأولى، «تكتسب أهمية كبيرة بعد الحرب والثمن الكبير الذي دفعته المدينة وأهلها. نحاول أن ننفض غبار الحرب لنؤكد جدارتنا بالحياة، وبالتوازي تحريك العجلة الاقتصادية في المدينة».

ويلفت شرف الدين إلى أن «القرية الميلادية» ستكون فاتحة لمبادرات ومشاريع أخرى، إذ ستُطلق البلدية قريباً «لجنة إنماء مدينة صور»، بالتعاون مع عدد من المغتربين ورجال أعمال، لتعزيز موقع صور على الخارطة السياحية اللبنانية. وتقول آلين برادعي، إحدى الناشطات الرئيسيات في الجهة المنظمة، إن الهدف الأساسي من «القرية الميلادية» هو تسليط الضوء على المدينة «التي تمتلك من التراث والثقافة والحضارة ما يكفي لأن تكون رائدة»، لافتة إلى أن هناك توجّهاً لجعل صور مدينة جاذبة في كل الفصول والمواسم وليس فقط في فصل الصيف.

الغارة الأولى... عَوْدٌ على بدء!

في الجهة الغربية للمدينة، خلف المبنى القديم للمدرسة الإنجيلية الذي تستخدمه مديرية الآثار حالياً، يقود صوت الورشة تلقائياً إلى منزل آل السَّمرا حيث وقعت الغارة الأولى على صور والوحيدة في الحارة القديمة في 28 أيلول 2024. منذ نحو شهرين، بدأ وسام بورشة إعادة بناء بيته الذي دمّرته إسرائيل وقتلت فيه 11 من أفراد عائلته. لم يصغ كثيراً لمن نصحوه بإرجاء العمل ريثما تتّضح «صورة الأوضاع» في المرحلة المقبلة. يقول: «لأيمتى بنطر؟ وين بروح؟ معي هلّق قرشين من تعويضات الأضرار بعشّر فيهن أحسن ما يروحوا عالآجار».

> عشرات المباني تحوّل بعضها إلى مواقف سيارات مؤقتة ريثما تنطلق عجلة إعادة الإعمار

من على سطح البناء تظهر الأضرار التي لحقت في البيوت الملاصقة لمنزل وسام، وبينها بيت تراثي لآل جرجوعي وآخر لآل سكيكي. نحو 13 منزلاً مجاوراً للبيت المستهدف لحقت بها أضرار كبيرة أو متوسّطة. «كلّهم ولاد صُوَر آبَا عن جد». يستعيد الرجل المولود في عام 1973 بعضاً من اللحظات التي قلبت حياة العائلة إلى الأبد: «كانت الساعة قرابة الرابعة من عصر يوم السبت، اليوم الذي أُعلن فيه استشهاد السيد حسن. كانت العائلة مجتمعة على الغداء رغم الحزن الكبير الذي تسبّب به خبر استشهاده. كان الغداء سمكاً، وتحديداً بوري وسردين. كنّا أنا وزوجتي قد دخلنا للتو إلى بيتنا. وكان أهلي وإخوتي وبعض من أفراد عائلاتهم قد بدأوا تناول الطعام في بيت الجد الملاصق. كان شيئاً أشبه بانفجار مُحوَّل كهربائي في المنزل». لم يستوعب الرجل ما حصل أول الأمر. خرج مع زوجته ليعود سريعاً إلى مكان الغارة حيث استُشهد كل من كان في بيت الأهل: الأب والأم والأخ الأكبر عصام وزوجته والأخ الأصغر إسماعيل وزوجته وابنتهما سيليا وشقيقته ريما وابنة أخته، إضافة إلى إحدى قريباتهم في بيت مجاور وجارة في البيت المقابل. يقول بمرارة إن الاختصاصي النفسي ينصحه بأن يحاول النسيان، وأن «أبَعِّد الصورة وأقرّبها»، بلغة أهل الاختصاص. ولكن «شو بدّي إنسى؟ شو بدّي بعِّد وقرّب؟». يقول إن عادات كثيرة تغيّرت بعد المجزرة، «تخيّل في أصناف من الأكل ولادي ما عاد ياكلوه لأن كانت ستهن تعملّن ياه. السَمك مثلاً ما عاد نفوّتوا عالبيت»، وهذا ليس تفصيلاً في عائلة السمرا «البحريّة» بامتياز.

فسيفساء المدينة

بعض شظايا الغارة الإسرائيلية على منزل آل السَّمرا وحجارتها وصلت إلى حديقة «كنيسة اللاتين» القريبة وأصابت ثلاثة أطفال نازحين بجروح طفيفة. أثناء الحرب، فتحت كنيسة «مار أنطونيوس البدواني» أبوابها لنحو 172 نازحاً من قرى القضاء وعدد من عائلات المدينة. «هيدي تعاليمنا وهيدا تاريخنا وهيدي صور»، يقول الأب توفيق بو مرعي، رئيس الدير وكاهن جنوب لبنان للاتين، مذكّراً بحادثة معروفة لدى سكان المدينة حصلت إبان الاجتياح الاسرائيلي عام 1982 عندما أوى «أبونا لوقا» المصري عدداً من الفلسطينيين داخل الدير وأغلق مداخله في وجه الإسرائيلي.

عشية الميلاد، استضافت الكنيسة «ريسيتال» لكوال تلامذة «ثانوية البرج الدولية» الذين جاؤوا من بيروت. وبين حين وآخر، يفتح الأب بو مرعي أبواب الكنيسة لفعاليات كشفية وروحية إسلامية، ويقول الرجل: «التنوع أمر جميل وضروري في المجتمع، والأهم أن نتعلم كيف نحترم هذا التنوع». خلال ورشة لتعليم عدد من أبناء المدينة تركيب الفسيفساء في باحة الكنيسة، سألهم بو مرعي: «إذا كانوا الحجار نفس اللون ونفس الشكل، وين اللوحة؟».

فضول عسّاف لم يغادر حارته

على مسافة غير بعيدة من كنيسة «سيّدة البحار» في الحارة القديمة، لا تزال ورشة تصنيع مراكب الصيد في مكانها، حيث يكمل المهمّة أبناء الراحل إيليا بربور بعد وفاته قبل سنوات. تكاد تكون المراكب المركونة في الميناء التاريخي لصور جزءاً أصيلاً من هوية المدينة البصرية والاجتماعية، وحيث يشكّل «البحريّون» مجتمَعاً قائماً بذاته.

بالقرب من شجرة زيتون، عُلّقت صورة للشهيد فضل الله عسّاف ورفيقه أنطونيو كيّال اللذين استُشهدا في الحرب الأخيرة في محلّة البص عند مدخل صور الشمالي. كان عسّاف «بحريّاً»، قبل أن يلتحق بوظيفة في أحد المراكز التجارية في المدينة منذ 17 عاماً، لكنه بقي محافظاً على صلته بالبحر وصيد السمك بين الحين والآخر. مريم شاهين زوجة الشهيد «فضّول»، كما يُتداوَل باسمه، بدأت بعد مرحلة اكتئاب حاد تعود بشكل تدريجي إلى «حياتها العادية»، رغم أنّ رحيله شكّل صدمة كبيرة لها ولأولادها الثلاثة، سارة وكاتيا ويوحنا، كما لكلّ أهل الحارة. كان يوم الأحد الأخير قبل وقف إطلاق النار. صعّد العدو حينها من استهداف الدرّاجات النارية في المدينة. وبفارق زمني قليل، استهدف أولاً دراجة قرب البلدية ومن ثم درّاجتين في موقف السيارات قرب مدخل السوق التجاري. وبعدها جاءت غارة البص عند المدخل الشمالي التي أدت إلى استشهاد 6 مواطنين بينهم عسّاف وكيّال. في ذلك اليوم كان «فضّول» قد جهّز لـ«عزيمة سمك» كبيرة لكل أصدقائه ومن تبقّى في الحارة، «يعني الحارتين، المسيحية والإسلام»، توضح مريم. «خلال فترة الحرب تعزّزت العلاقة بينه وبين ابن حارته الشاب أنطونيوس كيال المعاون في الجيش رغم فارق السن بينهما». في يوم شهادتهما جاء الأخير من «الخدمة»، سأل عن فضّول ولحق به سريعاً. «كان قدره أن يموت معه». تقول مريم إنّ زوجها بقي طوال فترة الحرب في صور. «كان لديه شعور أن إسرائيل لن تستهدفه لأنه مسيحي. الأصح، أن هذا ما تريد إسرائيل أن تعزّزه في أذهان الناس».

مضت 26 سنة على زواج مريم المسلمة من فضل الله المسيحي. «حبّينا بعض مع إنو الأهل عارضوا أول شي متل كل القصص المشابهة». لك «الأساس هو المعاملة، وهذا هو جوهر الدين، والباقي تفصيل».

مسارات التعافي تبدأ... لا تبدأ؟

قبل ساعة ونصف ساعة من سَريان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024، استهدفت الغارة الأخيرة على صور مبنىً سكنياً مؤلّفاً من ثلاث طبقات قرب مطعم أبوديب في حي الرَمل جنوب غرب المدينة، بعد سنة وشهر على ذلك اليوم، لم تنته تماماً أعمال الترميم في الأبنية المجاورة له كما في أحياء أخرى من المدينة. ما أُنجز فعلياً هو رفع ركام المبنى المدمّر الذي صار «بورة»، أسوة بعشرات المباني الأخرى التي تحوّل بعضها إلى مواقف سيارات مؤقتة ريثما تنطلق عجلة إعادة الإعمار الفعلية.

في مقهى صغير قريب من مبنى «القرض الحسن» الذي أعيد ترميمه وافتتاحه، دار حديث بين عدد من وجوه المدينة حول التأخير في الإعمار وملف التعويضات والتعافي. يشيد هؤلاء بالمبادرات المحلية لإنعاش المدينة. يتحدثون بإيجابية عن حملة «مطاعم الجواد» لتشجير المدينة وإنارة جزء من شوارعها وتأهيل بعض الأرصفة. تكمن أهمية المبادرة في أنها حفّزت جهات «صُوريّة» أخرى على المبادرة. وفي حين يتركّز مجهود بلدية صور، والقوى السياسية الرئيسية في المدينة، على متابعة ملف دعم النازحين من أبناء القرى الحدودية لقضاء صور، يصبح أيّ حديث عن التعافي بمعناه الشامل بعيداً عن الواقع. فعملية التعافي مسألة معقّدة ومركبة من طبقات متعددة خدمية واجتماعية ونفسية، وشرطها الأول توقّف الاعتداءات الإسرائيلية بشكل نهائي و«الإفراج» عن ملف شائك وكبير بحجم إعادة الإعمار. في تموز الماضي عقدت جمعية «أشغال عامة» بالتعاون مع المجلس البلدي في المدينة ورشة عن «سبل التعافي في مدينة صور»، من ضمن سلسلة من الورشات المشابهة في عدد من المناطق التي تعرضت لاعتداءات إسرائيلية، وخلصت إلى أن «إعادة الإعمار ليست ترميماً فحسب، بل فعل مستدام في إمكانه ترسيخ العودة وإعادة لَمّ شمل النسيج الاجتماعي وإحياء الصلات بالأرض والذاكرة».

تقرير

نقابات المهن تلوّح بالإضراب ضدّ قانون الفجوة المالية

بدأت نقابات المهن الحرة ونقابات أخرى في مقدّمها نقابة المعلمين ضغطها على القوى السياسية، لإجبار مجلس النواب على إدخال تعديلات جذرية على مشروع قانون الفجوة المالية، متسلّحة بورقة الإضراب العام. وحدّدت هذه النقابات مطلبها بـ«تأمين حماية كاملة للودائع وأموال الصناديق العائدة إلى النقابات والمنتسبين ما قبل تشرين الأول 2019، ورفض المسّ بودائع المتقاعدين المنتسبين إلى النقابات وأموال الصناديق والعائدات للنقابات وصناديق التقاعد»، إضافةً إلى «تشكيل لجنة تحقيق مستقلّة لتتبّع الأموال المتأتية من جرائم الفساد واسترداد الأموال المهرّبة إلى الخارج».

وفي اجتماع عقدته في «بيت المحامي» في بيروت أمس، حمّلت النقابات على «الحلف الثلاثي» (الدولة ومصرف لبنان والمصارف التجارية) في بيان بطعم المواجهة، ولا يخلو من التهديد. وقد بدا ذلك واضحاً في إشارة المجتمعين إلى أنهم ليسوا من «الفئة التي تُوضع أمام أمر واقع مهما علا شأن الآمرين ولا من الفئة التي تُستدعى ولا التي تلزم فرضاً وإسقاطاً وإنزالاً»، مشدّدين على رفضهم المطلق للمشروع بصيغته الحالية كونه «يحوّل جريمة الانهيار المالي إلى معادلة حسابية، وينقل عبء تحمل الخسائر من المسؤولين إلى الضحايا».

وبدا لافتاً في اجتماع الأمس، أنّ الخلافات السياسية والمهنية لم تحل دون توحّد الجميع حول الموقف ذاته، إذ كان التصويب «على مبدأ واحد وهو رفض هدر أموالنا أو تسليم رقابنا إلى السلطة»، بحسب نقيب الصيادلة، عبد الرحمن مرقباوي.

رغم ذلك، لم تقفل النقابات باب التفاوض. فقرّرت العمل على خطّين: القيام بجولات على الكتل النيابية لعرض المخالفات ومخاطر القانون مع اقتراح البدائل، وإرسال ذلك في مذكّرة إلى الرئاسات الثلاث ووزيري المال والاقتصاد وحاكم مصرف لبنان والأحزاب والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجمعية المصارف. أمّا الخط الثاني، فهو دعوة لوبي النواب المنتسبين لتلك النقابات لدفعهم إلى رفض المشروع. وبناءً على هذه التحركات وتقييم مسار الأمور في المجلس النيابي، ستكون الخطوة التالية، بحسب الحاضرين.

يذكر أنّ التحرك المشترك للنقابات لن يلغي التحركات القطاعية، أي أنّ كل نقابةٍ ستنظّم تحركاتها الخاصة، وهو ما ستفعله مثلاً نقابة المعلمين، التي تسعى إلى استعادة نحو 900 مليون دولار.

يشار إلى أنّ الاجتماع حضره ممثلون عن نقابات المهن الحرة والمعلمين والأطباء البيطريين ومختبرات الأسنان ووسطاء التأمين وجمعية شركات الضمان وخبراء التخمين العقاري.

(الأخبار)

(هيلم الموسوي)

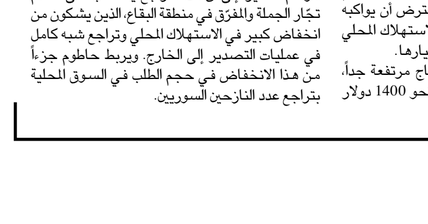

تقرير

دعوات لتأخير الاستيراد من مصر عام كارثي لمزارعي البطاطا

سامر الحسيني

دعا مزارعو البطاطا إلى تأخير دخول البطاطا المصرية إلى السوق اللبنانية لمدة 20 يوماً، من الأول من شباط حتى 20 منه، لإتاحة المجال أمام تصريف كميات كبيرة من البطاطا البقاعية التي لا تزال مخزّنة في البرادات، على أمل أن يخفّف ذلك من حجم الخسائر التي تكبّدها المزارعون خلال العام الماضي.

وفي كتاب وُجّه إلى رئيسَي الجمهورية جوزف عون والحكومة نواف سلام ووزير الزراعة نزار هاني، أوضح رئيس نقابة مزارعي البطاطا في البقاع كابي فرج أن أكثر من 30 ألف طن من البطاطا البقاعية ما تزال في البرادات، وتحتاج إلى نحو 50 يوماً لتصريفها بمعدل 500 طن يومياً. وطالب بتأجيل استيراد البطاطا المصرية، التي تدخل الأسواق اللبنانية عادة بين الأول من شباط ومنتصف آذار، لإفساح المجال أمام تسويق الإنتاج المحلي.

وكان عام 2025 كارثياً على مزارعي البطاطا، إذ تزامنت فيه مجموعة من العوامل السلبية، بدءاً من إقفال أسواق تصريف الإنتاج، مروراً بالظروف المناخية القاسية التي أدّت إلى تراجع الكميات المنتَجة وتدنّي نوعيتها، وصولاً إلى انهيار الأسعار، ما راكم خسائر تُقدَّر بملايين الدولارات. ورغم أن تراجع الإنتاج بنحو 30% كان يُفترض أن يواكبه ارتفاع في الأسعار، إلا أن انخفاض الاستهلاك المحلي وانعدام التصدير الخارجي أدّيا إلى انهيارها.

كذلك، تكبّد مزارعو البطاطا كلفة إنتاج مرتفعة جداً، ولا سيما في أسعار البذار التي بلغت نحو 1400 دولار للطن الواحد، بزيادة تقارب 40% مقارنة بالسنوات السابقة.

> يرتبط جزء من تراجع الطلب في السوق المحلية بانخفاض عدد النازحين السوريين

ويحسب رئيس اتحاد مزارعي وفلاحي البقاع إبراهيم الترشيشي، سجّل العام الماضي تراجعاً كبيراً في المساحات المزروعة تراوح بين 25 و30%، محذراً من أن هذا التراجع سيستمر العام الحالي. كما أسهم شحّ المياه في خفض الإنتاج، وزيادة كلفة ضخ المياه من الآبار الارتوازية، إضافة إلى زيادة استعمال الأدوية الزراعية والمبيدات بسبب الظروف المناخية.

وتمثّلت «الضربة القاضية» للقطاع، وفق الترشيشي، في إقفال أبواب التصدير وارتفاع كلفة شحن الحاويات بحراً إلى أكثر من ألف دولار، ما أفقد المنتج اللبناني قدرته على المنافسة، محذراً من أن الموسم المقبل قد يشهد تراجعاً إضافياً في المساحات المزروعة، في ظل العجز المالي، وغياب أي دعم أو تمويل عبر القروض الزراعية أو المصارف أو مؤسسات التسليف، إلى جانب استمرار شحّ المياه.

رئيس جمعية تجّار الخضار والفاكهة في البقاع الأوسط، عمر حاطوم، يؤكد أنّه لم يتمكّن العام الماضي من تصريف أكثر من ألفي طن من البطاطا بعدما اعتاد تصريف ما لا يقلّ عن خمسة آلاف طن خلال الموسم، مشيراً إلى أنّ هذا التراجع ينسحب على معظم تجّار الجملة والمفرّق في منطقة البقاع، الذين يشكون من انخفاض كبير في الاستهلاك المحلي وتراجع شبه كامل في عمليات التصدير إلى الخارج. ويربط حاطوم جزءاً من هذا الانخفاض في حجم الطلب في السوق المحلية بتراجع عدد النازحين السوريين.

قضية اليوم

من أين ستأتي السيولة؟

ماهر سلامة

من الأمور التي أثارت أسئلة كثيرة في ما يخص مشروع قانون الانتظام المالي، أن تطبيق الحلول المطروحة يحتاج إلى سيولة كبيرة. فالسنوات العشر الأولى من مشروع القانون كفيلة بتجفيف السيولة الموجودة في القطاع المالي، بين مصرف لبنان والمصارف التجارية. وهذا ما يثير سؤالاً مشروعاً لا جواب عليه حتى الآن: من أين ستأتي السيولة؟ لا يوجد أرقام دقيقة حتى الآن، لكن بحسابات بسيطة يمكن القول إنه في السنوات الأربع الأولى فقط، يتوجّب تسديد 20 مليار دولار بالحدّ الأدنى، بينما هناك استحقاقات في السنوات الست التالية بقيمة إجمالية تصل إلى 27,4 مليار دولار يدفع منها 2% سنوياً.

صحيح أن الحسابات التي لا تتخطى 100 ألف دولار تبلغ قيمتها نحو 14,8 مليار دولار، إلا أن القانون لا يقول إنه يتوجّب دفع هذه الحسابات فقط في هذه المرحلة، بل سيتوجّب السداد لكلّ المودعين إلى حدّ 100 ألف دولار. بمعنى آخر، حتى المودعون الذين تتخطى ودائعهم عتبة الـ100 ألف دولار، سيحصلون على أول 100 ألف دولار، وهذا ما سيزيد استحقاق التسديد في المرحلة الأولى (أربع سنوات).

يقدّر أن عدد الحسابات الإجمالي الذي سيتقاضى أول 100 ألف دولار، سيصل إلى 648 ألف حساب، (الشريحة التي فيها أقل من 100 ألف دولار تحتسب على اساس معدل وسطي لكل مودع بقيمة 19 ألف دولار)، أي إن الاستحقاقات الإجمالية في السنوات الأربع الأولى ستبلغ 20,4 مليار دولار. وقد تنخفض إذا احتسب جمع الحسابات بأعلى من 30% ومتوسط الحسابات الأدنى في الشريحة الأولى بأقل من 19 ألف دولار.

كلفة الاستحقاق في السنوات الأربع الأولى تتجاوز ما هو متوافر من سيولة حالية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف التجارية. فاحتياطات مصرف لبنان لا تتجاوز 12 مليار دولار حالياً، والسيولة الخارجية لدى المصارف مقدرة باحتياطات حرّة بقيمة 500 مليون دولار ونقد بالدولار في الخزائن بقيمة 700 مليون دولار، بالإضافة إلى محفظة الأوراق المالية الخارجية بقيمة 1,2 مليار دولار، أي ما مجموعه 2,4 مليار دولار. بمعنى آخر، بين سيولة مصرف لبنان المتاحة، وسيولة المصارف المتاحة، يجمع القطاع المصرفي 14,2 مليار دولار من السيولة. وهذا لا يُشكل أكثر من 69% من المطلوبات، بحسب القانون، في السنوات الأربع الأولى.

يبقى نحو 10 مليارات دولار يجب أن تُسدد في المدّة المذكورة أيضاً. فمن أين تأتي هذه؟ هل ستقوم المصارف بتسييل محافظها من سندات اليوروبوندز وملكياتها العقارية وستعزّز تحصيل القروض من الزبائن؟ هل ستكون قيمة سند اليوروبوندز أعلى من 25% من قيمته الاسمية؟ هل ستغطي المصارف هذه الفجوة برسملة جديدة؟ أي إنها ستصرف أموال إعادة الرسملة في السنوات الأربع الأولى؟ ماذا سيبقى لديها لتسديد المرحلة الثانية؟ أم أنه من المتوقّع أن تدرّ المؤسّسات العامة التي ستُخصخ إلى صندوق استرداد الودائع مبلغ من هذا النوع خلال 4 سنوات؟ من المؤكد أن مساهمة هذه المؤسسات لن تكون بهذا الحجم، وإلا كان الوضع المالي للدولة اللبنانية اليوم مختلفاً.

قد تُطرح فكرة استخدام الذهب الاحتياطي في مصرف لبنان في عملية السداد، والتي تفوق قيمتها 40 مليار دولار بأسعار الذهب الحالية. وكان الذهب أحد المواضيع المتكررة في ندوة «إعادة هيكلة القطاع المصرفي في لبنان: المعايير العالمية والواقع المحلي» بمشاركة أكاديميين وخبراء من القطاع المصرفي وأصحاب مصارف. جادل المصرفيون وعدد من الخبراء بأن الذهب، الذي تبلغ قيمته الآن مستويات تاريخية مرتفعة، يجب أن يكون جزءاً من أي خطة إعادة هيكلة جادة، ويمكن أن يساعد في تسريع تعافي الودائع. وأكدوا أنه يمكن إقناع البرلمان اللبناني بالموافقة على استخدامه بشكل محدود، لا سيما أن أرباح الذهب قد ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر يُثبت أن فكرة استخدام الذهب مطروحة بشكل جدي، وسيُمارس الضغط من أجل تنفيذها. وتنفيذها يعني استخدام ما هو ملك الأجيال القادمة من الشعب اللبناني، والذي يمكن استخدامه كسيولة لتحسين الوضع الاقتصادي، في سداد ودائع جزء من اللبنانيين الآن.

> **يجمع القطاع المالي سيولة اقصاها بقيمة 14,4 مليار دولار**

كل هذه الأسئلة المطروحة تحتاج إلى إجابات من أجل تثبيت شرعية منطقية لقانون الفجوة المالية.

وكل هذا يخص السنوات الأربع الأولى. في حين أن السنوات الست المتبقية تُلزم بسداد نحو 27 مليار دولار للودائع التي تتراوح بين 100 ألف دولار ومليون دولار. صحيح أنه من غير المعروف حجم الودائع التي ستُقتطع منها، بعد حسم الفوائد الفائضة وشطب الودائع غير المشروعة، ولكن حتى لو تبقّى نصف هذا المبلغ، فتجفيف السيولة الذي سيحصل في السنوات الأربع الأولى يجعل القطاع المصرفي اللبناني، بما فيه مصرف لبنان، أمام عجز. إلا إذا كانت الخطة تقضي بأن يُسيّل الذهب بشكل كامل. القانون، بصيغته الحالية، لا يقدّم مساراً مالياً واضحاً، بل يفترض توافر موارد من غير الواضح من أين ستأتي، أو يراهن على إجراءات استثنائية لم يُحسم أمرها سياسياً ولا دستورياً ولا اقتصادياً. والأسوأ من ذلك، أن الغموض المتعمّد حول مصادر التمويل لا يؤجل الأزمة فحسب، بل ينقلها إلى مراحل لاحقة أكثر خطورة، بعد أن يكون قد جفّف ما تبقّى من سيولة، وقيّد قدرة الدولة والقطاع المصرفي على أي تدخل إنقاذي لاحق.

والمشكلة أنه حتى لو سُددت الأموال بالطريقة المذكورة، فما هي انعكاساتها الاقتصادية؟ أين ستذهب هذه الأموال في الاقتصاد، بوجود قطاع مصرفي مشلول، سيصرف أموال إعادة رسملته في سداد ما عليه للمودعين؟ إذا ذهبت هذه الأموال إلى القطاع العقاري من أجل حفظ القيمة، ستنعكس هذه الحركة على أسعار العقار. وإذا خرجت من البلد، سيعني هذا هروب النقد الأجنبي من البلد وعدم الاستفادة منه.

(أ ف ب)

مقالة

آدم سميث ضدّ صندوق النقد الدولي

كريم حدّاد

منذ اندلاع الانهيار المالي في لبنان، تتوالى تقارير صندوق النقد الدولي حاملة الوصفة نفسها. كأنّها نصّ واحد يُعاد نسخه مع تغييرات طفيفة في اللغة لا في الجوهر: تقليص الدولة، رفع الدعم، خصخصة القطاعات العامة، تحرير الأسعار، وتخفيض «كلفة العمل». تُقدَّم هذه الإجراءات بوصفها شروطاً تقنية «علمية» و«حيادية»، لا تقبل النقاش السياسي، وتُسوَّق باعتبارها الطريق الوحيد الممكن للخروج من الأزمة. وفي خلفية هذا الخطاب، يلوح اسم آدم سميث كمرجعية ضمنية غير مُعلنة. السوق أصلح من الدولة، والمصلحة الفردية كفيلة بإعادة التوازن، وأي اعتراض ليس سوى حنين شعبوي إلى دولة فاشلة.

غير أنّ هذا الاستدعاء، في الحالة اللبنانية تحديدًا، لا يمثّل فقط قراءة خاطئة لآدم سميث، بل تشويهًا صريحًا لنصّه وفلسفته، واستخدامًا انتقائيًا لتراث اقتصادي كلاسيكي لتبرير سياسات تقشفية تُفاقم الانهيار بدل معالجته. ما يجري ليس نقاشًا اقتصاديًا حرًا، بل فرض مسار سياسي واجتماعي باسم «العلم»، مع استحضار اسم سميث بوصفه شاهدًا أخلاقيًا على ضرورة تحمّل المجتمع كلفة الانهيار.

تقارير صندوق النقد عن لبنان تنطلق من فرضية تبدو بديهية في ظاهرها: المشكلة الأساسية هي «الدولة الكبيرة» و«القطاع العام غير الكفؤ». بناءً على هذه الفرضية، تُطرح الخصخصة كحلّ شبه كوني، من الكهرباء إلى الاتصالات، ويُقدَّم تقليص الإنفاق الاجتماعي بوصفه ضرورة أخلاقية قبل أن يكون خيارًا اقتصاديًا. غير أنّ ما يُغفَل عمدًا هو أنّ لبنان ليس دولة رفاه متضخّمة، ولا دولة تدخّلت تاريخيًا لحماية الطبقات الشعبية، بل دولة ضعيفة أصلًا، تخلّت منذ عقود عن أدوارها الاجتماعية، وتركت المجتمع رهينة السوق والزبائنية معًا.

الدولة اللبنانية لم تكن يومًا دولة ضمان اجتماعي شامل، ولا دولة تعليم عام قوي، ولا دولة نقل وسكن وصحة. ومع ذلك، تأتي وصفات صندوق النقد لتتعامل معها كما لو كانت دولة مُسرفة، يجب تأديبها وتقليصها. هذا الخلط ليس بريئًا، بل يسمح بتحويل المشكلة من خلل بنيوي في النموذج الاقتصادي-المالي إلى «فشل إداري»، يُعالج بالانسحاب لا بإعادة البناء.

هذا تحديدًا يصبح اسم آدم سميث أداة تضليل. فصندوق النقد، كما الخطاب النيوليبرالي اللبناني المرافق له، يتصرّف كأنّ سميث كان يرى في السوق بديلًا من الدولة. والحقيقة أنّ سميث كان يرى العكس تمامًا: السوق لا تعمل اجتماعيًا من دون مؤسسات عامة تحمي شروطها الأخلاقية والإنسانية. الدولة، عنده، ليست عبئًا يجب التخلص منه، بل عنصر توازن يمنع السوق من التحوّل إلى قوة تدميرية، ويحول دون انقسام المجتمع إلى رابحين دائمين وخاسرين دائمين.

في لبنان، حيث أدّى انسحاب الدولة المزمن من التعليم، والصحة، والنقل، والسكن، إلى تحويل هذه الحقوق إلى سلع، تأتي وصفة صندوق النقد لتُكمل المسار نفسه لا لتصوّبه: مزيد من السوق، ومزيد من تحميل الأفراد كلفة الانهيار. يُقال للبنانيين إن رفع الدعم «ضروري»، وإن خصخصة الكهرباء «إصلاح»، وإن تخفيض الأجور «إعادة توازن». لكن ما لا يُقال هو أنّ هذه السياسات تفترض مجتمعًا قادرًا على الاحتمال، وسوقًا تنافسية فعلية، ومؤسسات رقابية فاعلة، وقضاءً مستقلًا، ودولة قادرة على الضبط – وهي شروط غائبة تمامًا في الحالة اللبنانية.

في ظل غياب هذه الشروط، لا يؤدّي تحرير الأسعار إلى منافسة، بل إلى احتكار. ولا تؤدّي الخصخصة إلى تحسين الخدمة، بل إلى نقل الريوع من الدولة إلى شبكات خاصة. ولا يؤدّي تخفيض الأجور إلى زيادة الإنتاجية، بل إلى توسيع دائرة الفقر والهجرة. ومع ذلك، تُقدَّم الوصفة نفسها، وتُحمَّل نتائج فشلها للمجتمع، لا للنموذج المفروض عليه.

> **لم يكن لبنان يوماً دولة ضمان اجتماعي شامل، او تعليم عام قوي، او حتى دولة نقل وسكن وصحة. ومع ذلك، يتعامل صندوق النقد معه كما لو كان دولة مُسرفة، يجب تاديبها وتقليصها**

الأكثر فداحة أنّ خطاب صندوق النقد يتجاهل البعد الاجتماعي للعمل، وهو البعد الذي شغل آدم سميث نفسه بعمق. سميث لم يرَ في العمل مجرّد كلفة يجب خفضها أو بندًا حسابيًا في ميزانية الدولة، بل نشاطًا إنسانيًا يمكن أن يتحوّل، إذا أُسيء تنظيمه، إلى مصدر تجهيل وإفقار عقلي وأخلاقي. لهذا السبب، ربط سميث بين السوق والتعليم العام. لا بين السوق وترك المجتمع لمصيره.

في لبنان، حيث يُترك التعليم العام ليتداعى، وتُدفع الأسر إلى تمويل تعليم أبنائها على حساب معيشتها، تأتي توصيات صندوق النقد لتضغط أكثر على الأجور والوظائف، من دون أي رؤية تعويضية. يُطلب من اللبناني أن يتحمّل كلفة «الإصلاح»، فيما تُترك شروط الكرامة الاجتماعية خارج النقاش، وكأنّها ترف غير علمي.

ثمّة مفارقة صارخة في قلب الخطاب الصندوقي. الصندوق يطالب الدولة اللبنانية بالانسحاب من دورها الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه يطالبها بفرض ضرائب جديدة غير مباشرة، ويتحمّل كلفة إعادة هيكلة القطاع المصرفي، أي تحميل المجتمع نتائج سياسات لم يكن شريكًا في صنعها. هذا ليس «اقتصاد سوق»، بل اجتماع خسائر خاصّة وأرباح خاصّة أيضًا، حيث تُحمى المصارف، وتُقدَّس الديون، ويُطلب من المجتمع أن يدفع الثمن.

هذا المنطق يناقض حتى أبسط مبادئ العدالة التي كان سميث حريصًا عليها. فالسوق، عنده، ليست مبرّرًا لشرعنة الامتياز، ولا أداة لتكريس اللامساواة، بل آلية تحتاج إلى ضوابط كي لا تتحوّل إلى وسيلة افتراس اجتماعي. أمّا تحويل الأزمة اللبنانية إلى «فرصة إصلاح» عبر التقشف، فهو أقرب إلى عقاب جماعي منه إلى معالجة اقتصادية.

إن استخدام اسم آدم سميث في تبرير وصفات صندوق النقد للبنان لا يصمد أمام نصّ «ثروة الأمم» نفسه. سميث لم يكن منظّرًا لانسحاب الدولة في مجتمع هشّ، ولا داعية لترك الفئات الأضعف لقوانين السوق، ولا مبرّرًا لتحويل الأزمات البنيوية إلى فرص لإعادة توزيع الخسائر من الأسفل إلى الأعلى. كان فيلسوفًا أخلاقيًا يرى في الاقتصاد أداة لتنظيم المجتمع، لا آلية لمعاقبته.

المشكلة في لبنان ليست أنّ الدولة «تتدخّل كثيرًا»، بل أنّها تتدخّل تاريخيًا لصالح القلّة، وتنسحب أمام الأكثرية. وصندوق النقد، بدل أن يعالج هذا الخلل البنيوي عبر إعادة بناء الدولة ووظائفها، يقدّم وصفة تزيده حدّة. ثم يغطّيها باسم «العلم» و«اقتصاد السوق» و«آدم سميث».

الردّ الحقيقي على هذه السياسات لا يكون برفض السوق بوصفها آلية، بل برفض تحويلها إلى ذريعة لتفكيك ما تبقّى من المجتمع. السوق، من دون دولة عادلة، ليست حرّة بل فوضى مقنّعة. وإذا كان لا بدّ من استدعاء آدم سميث في النقاش اللبناني، فلأمانة الفكرية تفرض استدعاءه ضدّ هذه الوصفات لا باسمها، واستعادته بوصفه مفكّرًا للحدود، لا مُنظّرًا لانسحاب الدولة، وفيلسوفًا للسؤال الاجتماعي، لا شاهدًا زورًا على انهياره.

ويبلغ هذا المسار ذروته في ما سُمّي «قانون الفجوة المالية»، الذي قُدّم بوصفه أداة تقنية لإدارة خسائر الانهيار، فيما هو في جوهره تشريع لتوزيع الخسائر على نحو غير عادل. فبدل الانطلاق من تحديد المسؤوليات—من السياسات النقدية، إلى دور المصارف، إلى هندسات الدين العام—يجري اختزال الأزمة في «فجوة» رقمية تُسدّ عبر اقتطاعات مباشرة وغير مباشرة من ودائع الناس، وعبر تحميل المجتمع كلفة تصحيح ميزانيات لم يُسمح له يومًا بمراقبتها. هذا القانون، كما صيغ ويُسوَّق، ينسجم تمامًا مع منطق صندوق النقد: حماية الاستقرار المالي كما تُعرّفه المصارف، لا حماية الاستقرار الاجتماعي.

وهو، بهذا المعنى، يناقض الروح السميثية ذاتها، التي ترى أنّ الأسواق—ولا سيما المالية—تحتاج إلى قيود صارمة عندما تهدّد العقد الاجتماعي. فآدم سميث لم يكن ليقبل بتحويل الخسائر الخاصة إلى عبء عام، ولا بتجريد الناس من حقوقهم باسم «الضرورة التقنية». ولا بإضفاء طابع قدري على اختيارات سياسية قابلة للنقاش والمساءلة.

ومن هنا نصل إلى السؤال الأعمق الذي تتجنّبه تقارير الصندوق ويتهرّب منه النقاش الرسمي: مسألة السيادة والقرار الاقتصادي في لبنان. فالاقتصاد ليس حزمة إجراءات محاسبية تُستورد جاهزة، بل خيار سياسي يحدّد من يدفع الثمن ومن يجني المكاسب. حين تُصاغ القوانين المفصلية—من الفجوة المالية إلى إعادة هيكلة المصارف—وفق شروط خارجية، ومن دون نقاش عام فعلي، يصبح «الإصلاح» مرادفًا لنقل القرار الاقتصادي من المجتمع إلى غرف مغلقة. هذا لا يعني رفض التعاون الدولي، بل رفض تحويله إلى وصاية. والسيادة هنا ليست شعارًا، بل قدرة الدولة على تحديد أولوياتها: حماية المودعين الصغار، إعادة بناء الخدمات العامة، ضبط القطاع المالي، وربط الاستقرار المالي بالعدالة الاجتماعية.

استعادة آدم سميث على نحو أمين تقود إلى هذه الخلاصة بالذات: لا سوق بلا دولة، ولا إصلاح بلا سياسة، ولا تعافٍ بلا قرار اقتصادي وطني يُحاسَب عليه أصحابه.

وفيات ◄

بسم الله الرّحمن الرّحيم
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي
صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمُ
بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، ننعى إليكم وفاة فقيدتنا الغالية
المرحومة الحاجة
المازة جواد خليفة
أرملة المرحوم الحاج وفيق خليفة
أولادها:
أحمد ومحمد
فدوى زوجة محمد أيوب
نجوى زوجة محمد خميس
أمينة زوجة نزار جابر
أخواها:
الحاج خضر خليفة
المرحوم علي حمدان
في مناسبة مرور ذكرى ثلاثة أيام على وفاتها يُقام مجلس عزاء عن روحها الطاهرة اليوم الثلاثاء الساعة الثالثة بعد الظهر في حسينية بلدتها قنارايت.
تُقبل التعازي في حسينية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الخندق الغميق، نهار السبت 2026/1/10 من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة الرابعة.
للفقيدة الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء
الأسفون: آل خليفة، أيوب، معمر، خميس، جابر، حمدان وعموم أهالي قنارايت.

بمزيد من الحزن والأسى والتسليم بقضاء الله وقدره،
ينعى مكتب عواضة وتيّان للمحاماة وفاة الشريك المدير فقيدنا الغالي
المحامي الأستاذ
اودلف خليل تيّان،
سائلين الله أن يتغمّده بواسع رحمته، وأن يمنّ على أهله وذويه بالصبر والسلوان.
الراضون بقضاء الله تعالى:
آل تيّان، وآل قطيش، وآل شرف، وآل رضا.

زوجته: مي لطوف حنّا
أبناؤه: خليل وزوجته كوكب تسفاي ورقو وابنتهما تانيت، ورمزي.
ابنته: المحامية هالة وزوجها المحامي تورستن غروس وولداهما نيلز وكيرا.
شقيقاه: المحامي روجه جوزف وزوجته منى أبو عقل وعائلتهما.
وأنسباؤهم ينعون إليكم فقيدهم الغالي المرحوم
المحامي اودلف خليل تيّان
والدته: المرحومة نازك أبو زيد
يُحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء 7 كانون الثاني 2026 في كنيسة ماريوسف الحكمة، الأشرفية.
تُقبل التعازي قبل الدفن ابتداءً من الساعة العاشرة صباحاً ويومي الخميس والجمعة 8 و9 الجاري من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة السادسة مساءً في صالون كنيسة ماريوسف الحكمة، الأشرفية.

بمزيد من الحزن والأسى والتسليم بقضاء الله وقدره فقيدنا الغالي المرحوم
الحاج علي أسعد ملحم شحرور
(أبو صلاح)

زوجته: الحاجة رؤفة علي مطر
أبناؤه: الدكتور صلاح شحرور
زوجته سعاد عبد الله مطر
الأستاذ سمير شحرور زوجته فريال حيدر مطر
الأستاذ إبراهيم شحرور زوجته سوزان حسن الشاعر
المهندس الأستاذ فادي شحرور زوجته ريما فواد حدرج،
عضو مجلس بلدية بيروت
ونائب رئيس جمعية تجار بيروت
الأستاذ باسم شحرور زوجته فاتن طلال ضاوي
بنتاه: سلوى شحرور زوجة الأستاذ حبيب محمد الشاعر
ريما شحرور زوجة الدكتور حسين خليل شحرور.
أشقاؤه: المرحوم محمد (أبو ناصيف)، المرحوم مسعود (أبو محمود)، المرحوم الحاج أحمد (أبو علي)، الحاج محمود (أبو علي)، المرحوم الشاعر خليل (أبو إبراهيم)، الحاج حسن (أبو أحمد) والمرحوم الحاج حسين (أبو فادي)
شقيقاته: المرحومة الحاجة سعدى أسعد ملحم شحرور (أم رياض) زوجها المرحوم الحاج حسين كامل الشاعر (أبو رياض)، المرحومة الحاجة مسعودة أسعد قاسم طهماز، المرحومة الحاجة زينب أسعد ملحم شحرور (أم طلال) زوجة المرحوم عزت بيضون (أبو طلال)، الحاجة مريم أسعد ملحم شحرور (أم طارق) زوجة الأستاذ عدنان مطر (أبو طارق)
تُقبل التعازي اليوم الثلاثاء 6 كانون الثاني في جمعية التخصص والتوجيه العلمي بيروت الرملة البيضاء بجانب أمن الدولة من الساعة الثانية بعد الظهر حتى السادسة مساءً.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل شحرور، مطر، الشاعر، حدرج، ضاوي، طهماز وبيضون وعموم أهالي بلدة هونين ومدينة بيروت.

إعلانات رسمية ◄

اعلان قضائي
إعلان صادر عن محكمة القاضي المنفرد المدني في بيروت ندى غانم
بتاريخ 2025/12/18 صدر قرار رقم 2025/1153 قضى بإعلان ثبوت وفاة يوسف سليم تقلا بتاريخ 2023/8/19 وحصر إرثه ونقل تركته كاملة والتي تساوي 2400 سهم إلى الدولة اللبنانية على أن يكون لكل من لديه اعتراض التقدم به إلى قلم المحكمة خلال مهلة 8 أيام من تاريخ النشر والتعليق مع مراعاة أحكام المواد 601 و602 و86 فقرة 1 بند 3 من قانون أ.م.م
رئيسة القلم
مرفت مصطفى الأشرم

اعلان
بتاريخ 2025/12/23 قرر رئيس الغرفة الابتدائية في بعلبك القاضي خليل غصن نشر محضر الفقدان المجرى في الاستدعاء المقدم من حسن زكي حيدر ومهدي علي زعيتر بوكالة الأستاذ علي كركلا المسجل برقم 2025/66 والذي يطلب بموجبه الاستحصال على سند تمليك بدل عن ضائع لكل من العقارين رقم /191/ و/100/ كفردان حيث تبين من إفادات الورثة ومن التحقيق الذي أجري بالملف أن السندين العائدين للعقارين: /100/ و/191/ كفردان.
لذلك تدعو هذه المحكمة كل من لديه اعتراض أن يتقدم باعتراضه خطياً في قلم المحكمة خلال مهلة خمسة عشر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
وفاء الرفاعي

اعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب غسان سليم عويني بصفته المالك سند تمليك بدل عن ضائع باسم غسان سليم عويني (رقبة) وأميرة محمود العويني (استثمار) بالقسم 13 من العقار /5016/ منطقة المزرعة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حنظل صلاح الخنسا سند تمليك بدل ضائع للعقار /173/ أرزي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي خليل جمعه لموكله حسن محمد مهنا شهادة قيد بدل ضائع للعقار /849/ جبال البطم.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هشام زعيتر وكيل حسن حسين جمعه بصفته مشتري سندات بدل ضائع للعقار A4/6051 وسطاني باسم نزيهة ومحمود ومازن وندى ونجوى محمد سبع أعين وعبدالغني وزكية وبدرية وهدية محمود السبع أعين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
أمانة السجل العقاري في جزين
طلب أحمد علي الحاج حسين عن وكيله سمير حسن محسن سند بدل ضائع للعقار /1615/ و/1612/ عرمتى.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
يمنى سعد

اعلان
قرر القاضي العقاري في النبطية إبلاغ رشيد ضاهر الريس مالك العقار /6550/ حاصبيا وتكليف أي شخص في عداد عائلته في حال وجوده بمراجعة قلم المحكمة ضمن مهلة شهر من تاريخ النشر.
النبطية: 2025/12/11
رئيس القلم
الياس عطية

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جوزيف نادر بوكالته عن شربل سمعان شاهين الموكل من ماريا لوريتا معتوق بصفتها أحد ورثة سلمى لطفي عبد المسيح شهادات قيد بدل ضائع للعقارات /179/ و/204/ و/228/ و/308/ و/310/ و/311/ و/312/ و/313/ و/734/ و/753/ و/755/ و/763/ و/1555/ و/1148/ و/1548/ و/1525/ و/942/ منطقة بيت ملات.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في عكار
رانى حيدر

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب أيمن ومجد أولاد محمد هيسم دندشلي بموجب عقد البيع المسجل لدى أمانة السجل العقاري يومي 2025/803 عن نسمة ومهى أولاد محمد هيسم دندشلي سندان تمليك بدل ضائع للعقارين /456/ و/487/ شدرا مشتى حسن - مشتى حمود.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في عكار
رانى حيدر

اعلان
أمانة السجل العقاري في عكار
طلب ماجد عبدالرحمن موسى بوكالته عن عبد القادر فؤاد عز الدين سند تمليك للعقار /248/ ديردلوم وعن فؤاد خالد عز الدين العقار /96/ العمارة وعن مصطفى فؤاد عز الدين العقار /603/ السمونية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري في عكار
رانى حيدر

اعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب إبراهيم أحمد الملحم بوكالته عن سعيد علي سعد الدين المؤكل من مصطفى محمود عطيه الوارث من محمود مصطفى عطيه سند تمليك بدل ضائع للعقار /143/ بينين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
رانى حيدر

اعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب سليم جواد كرم بوكالته عن عادل أحمد طلال الفاضل رعد بصفته أحد ورثة أحمد طلال نصوح الفاضل رعد سند بدل ضائع للعقار /861/ و/1374/ و/1375/ و/1376/ بخعون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

على الغلاف

أميركا لا تحبّذ الفوضى فلْنختبر خليفة مادورو

ريم هاني

عقب إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، السبت، إلقاء القبض على الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو، أصدرت زعيمة المعارضة، ماريا كورينا ماتشادو، التي تربطها علاقات «مميّزة» بواشنطن، بياناً، عبر منصة «أكس»، عبّرت فيه عن استعدادها «للاستيلاء على السلطة». بيد أن ترامب، وفي تصريحات نزلت كـ«الصاعقة» على ماتشادو والمحيطين بها، أكّد، بعد ساعتين فقط، أنه «لم يتواصل» مع الأخيرة، معتبراً، في خطاب متلفز، أن زعيمة المعارضة «امرأة لطيفة جداً»، إلا أنها «لا تحظى بالدعم والاحترام الكافيَين» لقيادة فنزويلا. وبهذا، تكون الجهود التي بذلتها ماتشادو لتقديم «الطاعة لترامب»، بما في ذلك عبر وصف الأخير بـ«بطل الحرية»، وتكرار ادعاءاته حول تزوير الانتخابات الأميركية، قد ذهبت أدراج الرياح، بعدما قرّر ساكن البيت الأبيض استبعادها من المشهد، والقبول بنائبة الرئيس، ديلسي رودريغيز، كحاكمة للبلاد.

وعلى ما يبدو، فإن قرار ترامب جاء مدفوعاً بعوامل تتجاوز مجرّد غضبه من ماتشادو على خلفية قبول الأخيرة بـ«جائزة نوبل» التي كان يطمح هو إليها؛ إذ بعدما اقتصرت العملية الأميركية على «اختطاف استعراضي» لمادورو وزوجته، من دون المسّ بنائبة الرئيس وشقيقها، بات بعض المراقبين يجادلون بأن فريق ترامب يسعى، في الوقت الراهن، إلى «الحفاظ» على حكومة فنزويلية «سليمة»، تمنع الانزلاق إلى حالة من الفوضى التامة، معوّلاً، في الوقت نفسه، على إمكانية «إخضاع» نائبة الرئيس، وإقناعها بـ«تشريع أبواب» بلادها أمام المصالح الأميركية. والـلافت، أن المسؤولين الأميركيين كانوا قد استقرّوا، «قبل أسابيع»، على نائبة الرئيس كخيار بديل من مادورو، بعدما اكتسبت الأخيرة «إعجاب مسؤولين في إدارة ترامب، على خلفية طريقة إدارتها لصناعة النفط الحيوية في فنزويلا»، طبقاً لما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن مصادر مطّلعة. كذلك، أكدت مصادر مشاركة في المناقشات أن «الوسطاء اقنعوا الإدارة بأن رودريغيز ستحمي وتدافع عن الاستثمارات الأميركية المستقبلية في مجال الطاقة في البلاد»، فيما قال أحدهم للصحيفة: «تابعتُ مسيرتها المهنية لمدة طويلة (...) لا أدّعي أنها الحل الدائم لمشكلات البلاد، لكنها بالتأكيد شخص نعتقد أنه يمكننا العمل معه على مستوى احترافي أكثر بكثير من مادورو».

ويرجع تعويل بعض المسؤولين الأميركيين على رودريغيز إلى الاستراتيجية التي اتّبعتها، الأخيرة، خلال السنوات الماضية، لإدارة الاقتصاد؛ فرغم ماضيها «الاشتراكي» وقربها من مادورو، كانت نائبة الرئيس تتمتّع بسمعة المسؤولة «التكنوقراطية» - على النقيض من مسؤولي الأمن الأقوياء في الدائرة المقربة من مادورو -؛ كما أنها اتّخذت جملة من «الإصلاحات الصديقة للسوق» في محاولة لانتشال الاقتصاد من الركود، تصدّرها تخصيص بعض أصول الدولة، واتّباع سياسة مالية أكثر «محافظة» نسبياً من ذي قبل، جنباً إلى جنب بناء الجسور مع النخب الاقتصادية الفنزويلية والمستثمرين الأجانب والديبلوماسيين، بما في ذلك الشركات الأميركية. وفي الداخل الفنزويلي، قبول تولّيها السلطة بتفاؤل حذر من قبل بعض قادة الصناعة، الذين يرون أنه ستكون «لديها المهارات اللازمة لخلق النمو، إذا ما تمكّنت من إقناع الولايات المتحدة بتخفيف قبضتها الخانقة على اقتصاد البلاد». وطبقاً لبعض المراقبين، فقد أسهمت «خصخصتها لأصول الدولة وسياساتها المالية في جعل فنزويلا أكثر استقراراً واستعداداً لمقاومة حصار إدارة ترامب لناقلات النفط»، ما أكسبها «احترام بعض المسؤولين الأميركيين حتى».

قبول تولّي رودريغز السلطة بتفاؤل حذر من قبل بعض قادة الصناعة (أ ف ب)

إزاء ذلك، وفي تراجع واضح عن تصريحات ترامب السابقة حول أن الولايات المتحدة هي التي «ستدير فنزويلا» وعائداتها النفطية، وفي ما بدا محاولة أيضاً لتسكين المخاوف من غرق البلاد في تدخل خارجي طويل الأمد، أو محاولة فاشلة جديدة لقلب النظام و«بناء دولة» تُخلقه، أوضح وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، الأحد، أن واشنطن لن تحكم كاراكاس «بشكل يومي»، منوّهاً إلى نيتها، في المقابل، استكمال الحظر المفروض على ناقلات النفط الفنزويلية، باعتباره «أداة ضغط ونفوذ، لإجبار السلطات هناك على تغيير سياساتها». والظاهر أنه رغم إدانة رودريغيز عملية اعتقال مادورو، وتأكيدها أن الأخير يظلّ «الحاكم الشرعي» للبلاد، ورفضها عودة فنزويلا إلى كونها «مستعمرة لإمبراطورية أخرى» - وهو ما دفع بترامب إلى تهديدها، في مقابلة مع مجلة «ذي اتلانتيك»، بـ«دفع ثمن باهظ، أكبر من الذي دفعه مادورو»، في حال لم «تتصرّف كما يجب» -، لا يزال المسؤولون الأميركيون، في هذه المرحلة، يعوّلون عليها لتسهيل عملية «انتقال سلمي» في فنزويلا، تتجنّب الفوضى، وتحافظ على مصالح واشنطن.

> وقع اختيار واشنطن، منذ أسابيع، على رودريغيز لحكم البلاد بدلاً عن مادورو

وفي هذا السياق، يقول الباحث في «مركز كارنيغي للشرق الأوسط»، مايكل كوغلمان، في حديث إلى «الأخبار»، إن «الإدارة الأميركية تريد أن تحكم فنزويلا من خلال نائبة الرئيس، وليس من خلال المعارضة»، مضيفاً أن «ترامب يريد أن يرى أن الحكومة الفنزويلية تتعاون مع الولايات المتحدة، وأن تفتح قطاع النفط أمام الشركات الأميركية، وأن تقطع علاقاتها مع إيران وروسيا والصين، وأن تتخلى عن أسلحتها». ويتابع كوغلمان أن «ترامب يريد أن يرى أن الحكومة الفنزويلية تتعاون مع الولايات المتحدة، وأن تفتح قطاع النفط أمام الشركات الأميركية، وأن تقطع علاقاتها مع إيران وروسيا والصين، وأن تتخلى عن أسلحتها». ويتابع كوغلمان أن «ترامب يريد أن يرى أن الحكومة الفنزويلية تتعاون مع الولايات المتحدة، وأن تفتح قطاع النفط أمام الشركات الأميركية، وأن تقطع علاقاتها مع إيران وروسيا والصين، وأن تتخلى عن أسلحتها».

مادورو أمام قضاة الإمبراطورية: أنا أسير حرب

أدّت الرئيسة المؤقّتة في فنزويلا، ديلسي رودريغيز، أمس، اليمين الدستورية، في خطاب حرصت على تحميله معاني الوفاء لنهج الرئيس الراحل، هوغو تشافيز. وقالت رودريغيز، في خطابها: «أقسم بالقائد هوغو تشافيز الذي أعاد الحياة والكرامة إلى ملايين الفنزويليين بضمان مستقبل أبنائنا». وأضافت: «لن أمنح ذراعي راحة ولا روحي وبهذا، تكون الجهود التي بذلتها ماتشادو لتقديم «الطاعة لترامب»، بما في ذلك عبر وصف الأخير بـ«بطل الحرية»، وتكرار ادعاءاته حول تزوير الانتخابات الأميركية، قد ذهبت أدراج الرياح، بعدما قرّر ساكن البيت الأبيض استبعادها من المشهد، والقبول بنائبة الرئيس، ديلسي رودريغيز، كحاكمة للبلاد.

وعلى ما يبدو، فإن قرار ترامب جاء مدفوعاً بعوامل تتجاوز مجرّد غضبه من ماتشادو على خلفية قبول الأخيرة بـ«جائزة نوبل» التي كان يطمح هو إليها؛ إذ بعدما اقتصرت العملية الأميركية على «اختطاف استعراضي» لمادورو وزوجته، من دون المسّ بنائبة الرئيس وشقيقها، بات بعض المراقبين يجادلون بأن فريق ترامب يسعى، في الوقت الراهن، إلى «الحفاظ» على حكومة فنزويلية «سليمة»، تمنع الانزلاق إلى حالة من الفوضى التامة، معوّلاً، في الوقت نفسه، على إمكانية «إخضاع» نائبة الرئيس، وإقناعها بـ«تشريع أبواب» بلادها أمام المصالح الأميركية. والـلافت، أن المسؤولين الأميركيين كانوا قد استقرّوا، «قبل أسابيع»، على نائبة الرئيس كخيار بديل من مادورو، بعدما اكتسبت الأخيرة «إعجاب مسؤولين في إدارة ترامب، على خلفية طريقة إدارتها لصناعة النفط الحيوية في فنزويلا»، طبقاً لما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية عن مصادر مطّلعة. كذلك، أكدت مصادر مشاركة في المناقشات أن «الوسطاء اقنعوا الإدارة بأن رودريغيز ستحمي وتدافع عن الاستثمارات الأميركية المستقبلية في مجال الطاقة في البلاد»، فيما قال أحدهم للصحيفة: «تابعتُ مسيرتها المهنية لمدة طويلة (...) لا أدّعي أنها الحل الدائم لمشكلات البلاد، لكنها بالتأكيد شخص نعتقد أنه يمكننا العمل معه على مستوى احترافي أكثر بكثير من مادورو».

ويرجع تعويل بعض المسؤولين الأميركيين على رودريغيز إلى الاستراتيجية التي اتّبعتها، الأخيرة، خلال السنوات الماضية، لإدارة الاقتصاد؛ فرغم ماضيها «الاشتراكي» وقربها من مادورو، كانت نائبة الرئيس تتمتّع بسمعة المسؤولة «التكنوقراطية» - على النقيض من مسؤولي الأمن الأقوياء في الدائرة المقربة من مادورو -؛ كما أنها اتّخذت جملة من «الإصلاحات الصديقة للسوق» في محاولة لانتشال الاقتصاد من الركود، تصدّرها تخصيص بعض أصول الدولة، واتّباع سياسة مالية أكثر «محافظة» نسبياً من ذي قبل، جنباً إلى جنب بناء الجسور مع النخب الاقتصادية الفنزويلية والمستثمرين الأجانب والديبلوماسيين، بما في ذلك الشركات الأميركية. وفي الداخل الفنزويلي، قوبل تولّيها السلطة بتفاؤل حذر من قبل بعض قادة الصناعة، الذين يرون أنه ستكون «لديها المهارات اللازمة لخلق النمو، إذا ما تمكّنت من إقناع الولايات المتحدة بتخفيف قبضتها الخانقة على اقتصاد البلاد». وطبقاً لبعض المراقبين، فقد أسهمت «خصخصتها لأصول الدولة وسياساتها المالية في جعل فنزويلا أكثر استقراراً واستعداداً لمقاومة حصار إدارة ترامب لناقلات النفط»، ما أكسبها «احترام بعض المسؤولين الأميركيين حتى».

إزاء ذلك، وفي تراجع واضح عن تصريحات ترامب السابقة حول أن الولايات المتحدة هي التي «ستدير فنزويلا» وعائداتها النفطية، وفي ما بدا محاولة أيضاً لتسكين المخاوف من غرق البلاد في تدخل خارجي طويل الأمد، أو محاولة فاشلة جديدة لقلب النظام و«بناء دولة» تُخلقه، أوضح وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، الأحد، أن واشنطن لن تحكم كاراكاس «بشكل يومي»، منوّهاً إلى نيتها، في المقابل، استكمال الحظر المفروض على ناقلات النفط الفنزويلية، باعتباره «أداة ضغط ونفوذ، لإجبار السلطات هناك على تغيير سياساتها». والظاهر أنه رغم إدانة رودريغيز عملية اعتقال مادورو، وتأكيدها أن الأخير يظلّ «الحاكم الشرعي» للبلاد، ورفضها عودة فنزويلا إلى كونها «مستعمرة لإمبراطورية أخرى» - وهو ما دفع بترامب إلى تهديدها، في مقابلة مع مجلة «ذي اتلانتيك»، بـ«دفع ثمن باهظ، أكبر من الذي دفعه مادورو»، في حال لم «تتصرّف كما يجب» -، لا يزال المسؤولون الأميركيون، في هذه المرحلة، يعوّلون عليها لتسهيل عملية «انتقال سلمي» في فنزويلا، تتجنّب الفوضى، وتحافظ على مصالح واشنطن.

> ينتهي اليوم الحداد الوطني الذي أعلنته الحكومة الكوبية، تكريماً لـ32 ضابطاً قُتلوا خلال الهجوم الأميركي

في عام 2020، وأن الادّعاء الأميركي أدرج اسم زوجته، حديثاً، فيها، متّهماً إياها بضلوع مزعوم في «تنسيق الاجتماعات واللوجستيات لصالح الشبكة»، في مؤشّر إلى مواصلة واشنطن أسلوب التضييق القانوني، كجزء من أدوات الضغط الشامل على القيادة الفنزويلية.

وبحسب وسائل إعلام أميركية، طالب القاضي الفدرالي هيلبرستين الذي ترأس جلسة الاستماع إلى مادورو، الأخير، بالتعريف عن نفسه، فقال الزعيم البوليفاري، في أول تصريح علني له بعد أن اختطفته القوات الأميركية: «أنا رئيس فنزويلا وأعتبر نفسي أسير حرب. لقد أُسرت في منزلي في كاراكاس». وأضاف: «أنا لست مذنباً. أنا رجل نزيه وما زلت رئيس بلدي»، مؤكّداً رفضه للتهم الموجّهة إليه. وأشار إلى أنه «لم يطّلع على لائحة الاتهام ولا يعلم حقوقه»، ورفض، في الوقت نفسه، أن يقرأ القاضي اللائحة، قائلاً إنه «سيقرأها بنفسه».

وفي النتيجة، أمر القاضي بإبقاء مادورو وزوجته في السجن، بينما حدّد 17 آذار موعداً للجلسة المقبلة. ويتولّى باري بولاك، محامي مؤسس «ويكيليكس» جوليان أسانج، الدفاع عن مادورو، وهو أعلن أنه لا يسعى لإطلاق سراحه في الوقت الحالي بكفالة، لكنه قد يفعل ذلك لاحقاً. وبدوره، قال مارك دونيلي، وهو محامي زوجة مادورو، إن الأخيرة «مصابة بكسر أو كدمات شديدة في أضلاعها يمكن رؤيتها»، لافتاً إلى أنها «تحتاج إلى فحص طبي».

وأتت جلسة الاستماع» في وقت التأم فيه مجلس الأمن الدولي في اجتماع طارئ بطلب من فنزويلا وكولومبيا، بحثاً عن موقف دولي في مواجهة عدوانية الولايات المتحدة. ووصف مندوب فنزويلا، ساميول مونكادا، اختطاف مادورو بأنه «انتهاك مباشر للقانون الدولي»، و«سابقة بالغة الخطورة». وأشار إلى أن «فنزويلا ضحية للعدوان الأميركي بسبب مواردها الطبيعية»، داعياً مجلس الأمن إلى «تحمّل مسؤولياته»، ومطالباً بـ«إلزام» الولايات المتحدة بـ«احترام حصانة الرئيس مادورو والإفراج الفوري عنهما».

وبأتي ذلك بينما تستعد الحكومة الفنزويلية لتفعيل مرسوم «حالة الاضطراب الخارجي»، وهو إجراء منصوص عليه في الدستور ومفضل في القانون العضوي لحالات الاستثناء، وينص على إمكانية إعلان حالة الاضطراب الخارجي «عند وقوع نزاع خارجي يهدّد أمن الأمة أو مواطنيها أو مؤسساتها»، بما يشمل «التهديدات الموجّهة للسيادة أو السلامة الإقليمية أو الاستقرار المؤسسي»، وهو يهدف إلى «تعبئة مؤسسات الدولة وتعزيز قدرتها على الرد على أي تهديدات أو اعتداءات خارجية». وطبقاً للقانون الفنزويلي، فإن المرسوم المُشار إليه يصدره رئيس الحكومة، ويمتدّ على 90 يوماً قابلة للتمديد لفترة مماثلة، شريطة موافقة الجمعية الوطنية، ثمّ يخضع لاحقاً لرقابة الغرفة الدستورية في المحكمة العليا خلال عشرة أيام.

وعلى مقلب بقية الدول اللاتينية المهدّدة من جانب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قالت الرئيسة المكسيكية، كلوديا شينباوم، إن العلاقة مع واشنطن تقوم على «التعاون من دون خضوع»، مشدّدة على احترام السيادة الوطنية. وأشارت إلى أن على واشنطن «كبح تهريب السلاح والجريمة المنظّمة»، في الوقت الذي تكافح فيه بلادها العنف والمخدّرات، مجدّدة رفضها أي تدخّل عسكري أميركي، وداعية إلى «تعاون ثنائي لا يغيّر من ثوابت السياسة الخارجية المكسيكية».

أمّا على المقلب الكوبي، فينتهي اليوم الحداد الوطني الذي أعلنته الحكومة الكوبية لمدة يومين، تكريماً لـ32 ضابطاً كوبياً قُتلوا خلال الهجوم الأميركي على فنزويلا، علماً أن هؤلاء كانوا «ينفّذون مهام بطلب من المؤسسات الفنزويلية»، بحسب ما أشارت إليه السلطات في هافانا. وقدّم الرئيس الكوبي، ميغيل دياز كانيل، التعازي لعائلات الضحايا، فيما وصفت هافانا القتلى بأنهم «ضحايا إرهاب دولة»، وأشادت بـ«بطولتهم»، مع الإعلان عن إجراءات حداد تشمل تعليق الفعّاليات وتنكيس الأعلام.

(الأخبار)

الموقف من العدوان على فنزويلا

متّهم شفيق *

ما فعله دونالد ترامب، رئيس الدولة التي تعتبر نفسها الرقم الواحد في العالم، في فنزويلا، واختطاف رئيسها وزوجته، يجب أن يُدان من كل لسان له احترام للقانون الدولي، ولا يؤيّد العدوان والظلم، وكل ما هو مشين في السياسة الدولية. وبالطبع، كان لا بدّ من أن يؤيّد ترامب من نتنياهو، وقادة الكيان الصهيوني، الذين أصبح وجودهم شذوذاً في العالم، وذلك بعد حرب الإبادة التي شنّوها، وما زالت مستمرة، على الناس كافة في غزة.

مثّلت فعلة ترامب عنواناً في انتهاك القانون الدولي، وفي التمهيد لفوضى عالمية، تعيد الإنسانية إلى التمثّل بعالم الغاب الذي تحكمه القوّة والخديعة وغريزة آكلة اللحوم. وقد أضاف بعض البشر إلى هذه الغريزة غريزةَ السيطرة على الآخرين، ونهبهم واستعبادهم، فراحوا ينتهكون النظام الدولي، والقانون الدولي، لحساب غرائز أشدّ وحشية ممّا عرفته الغابات من غرائز حيوانية، علماً أن غرائز الغابة تنطلق من الحيوان المسيّر لا المُخيّر، حيث ارتبطت بسنّة الحياة، وبالطعام من أجل البقاء، وهو تسويغ لمن أراد أن يجد للحيوان عذراً.

دونالد ترامب، حين بشّر عملية عسكرية غادرة، لاعتقال رئيس فنزويلا وزوجته، ويختطفهما لمحاكمة في نيويورك، هو يتحدّى، بفعلته، كلَّ رؤساء الدول، قوّيهم وضعيفهم. ويتحدّى، بصورة خاصة، رئيسَي الصين وروسيا، إذ يقول لهما: أنا أتصرّف كما أريد، وليس لكما أكثر من الاعتراض، والمطالبة بإطلاق صديقكما، الذي سيُقدَّم مع زوجته إلى محكمة في نيويورك.

بكلمة؛ إنّ ترامب لم ينتهك القانون الدولي فحسب، ولم يعتدِ على دولة ذات سيادة فحسب، ولم يعرّض الوضع الدولي كلّه للفوضى، بضربه عرضَ الحائط بالقانون الدولي فحسب، وبتحدّيه لكل الدول فحسب، وإنما يقول، أيضاً، فلتفعل القوّة ما تشاء.

ولكنه لم يفكّر جيّداً في عواقب كل هذا على مستقبل العالم، دولاً وشعوباً وأفراداً. ومن ثَم لن يجد عاقلاً متحمّساً له، وموافقاً معه مئة في المئة، غير نتنياهو الذي تخلّى عن العقل والعقلانية، منذ السابع من أكتوبر 2023. فضُل الذين يدافعون عن ترامب ونتنياهو الانتقال إلى الهجوم على الآخرين، ما دامت حجّة ما يفعله ترامب ونتنياهو، من قبل، لم تسعفهم. فهنا يبحثون عن المشكلة في مادورو وزوجته وذلك بتبنّي تهمة الإتجار بالمخدّرات، دون إثبات، وهذا النهج يتجاهل التوقّف أمام ما يفعله ترامب، ويحاكمه، بصفته رئيس دولة، على مدى التزامه بالقانون الدولي، وبميثاق هيئة الأمم المتحدة. وبهذا يجعل المشكلة في الضحية لا الجاني. من هنا، إنّ الحكم الفاصل، بالنسبة إلى فعلة ترامب في فنزويلا صباح الثالث من كانون الثاني، يجب أن يبدأ وينتهي بما يقتضيه كل من القانون الدولي وميثاق هيئة الأمم المتحدة. إنّ مسألة الموقف من القانون الدولي، سواء أكان بإهماله لحساب الانتهاكات الأميركية والصهيونية له، هو لأن الهيمنة العالمية، من جانب دولة إمبريالية كبرى كالولايات المتحدة، لا تستطيع التقيّد بالقانون الدولي الذي يمنعها من احتلال دول أخرى، أو ممارسة ما يخالف أحكام القانون الدولي في الحرب، من حيث مراعاة المدنيين وحقوقهم وحياتهم. وأمّا الكيان الصهيوني، فموقفه من حيث نشأته ووجوده وقيام كيانه، وكل ما اختطّ من سياسات وممارسات وحروب، يتناقض مع القانون الدولي بدءاً بدءاً، ومن ثَم لا يمكن، بالنسبة إليه، إلّا استبعاده وعدم الاقتراب منه.

إنّ هذا التناقض العدائي بين القانون الدولي وكلّ من الهيمنة العالمية ووجود الكيان الصهيوني من حيث أتى، يقتضي من الفلسطينيين والعرب والمسلمين، كما كل المستضعفين والشعوب المظلومة وأحرار العالم، التمسّك بالقانون الدولي، وذلك ليس من حيث ضرورته لإقامة نظام دولي أكثر عدالة، ومصلحة لكل شعوب العالم، وغالبية دوله فحسب، وإنما أيضاً من حيث تحوّله إلى سلاح رئيسي في مواجهة الصراع مع العدو الصهيوني، والهيمنة الأميركية الصهيونية.

وقد تبدّى هذا على أفضل صورته في مواجهة حرب الإبادة التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني في غزة، على مدى سنتين. وقد أسهم القانون الدولي في تكثيف التأييد العالمي الشعبي والرسمي، للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، وفي تدمير سمعة الكيان الصهيوني، والكشف عن صورته وطبيعته الحقيقيتين.

هذا وأسهم القانون الدولي في إزالة الغشاء عن الحضارة الغربية، وعن حقيقة دولها، التي راحت تدعم حرب الإبادة بالسلاح والمتفجّرات، وتغطي ما يُرتكب من جرائم، بعدم اعتبارها جرائم حرب وجرائم إبادة. من هنا يجب أن نظلّ، أيضاً، على الموقف الصهيوني، الذي مثّله نتنياهو وقادة الكيان، في الحماسة لفعلة ترامب في فنزويلا، وما مثّلته من انتهاك للقانون الدولي.

صحيحٌ أنّ ما مثّلته فعلة ترامب في فنزويلا لا يقارن بما فعله وغطاه ترامب في غزة والضفة الغربية ولبنان، فضلاً عن الحرب ضد إيران واليمن، وحالات أخرى وأخرى، ولكن، مع ذلك، لا يجوز ألّا يُصار إلى التوقّف أمام العدوان على فنزويلا، وما حدث من اختطاف للرئيس مادورو وزوجته. هنا يخطئ من يتردّد في شجب هذا العدوان، أو ينتقده بضعف. فليس من الصحيح، أن يمرّ ما حدث على العالم مرور الكرام، وإنما أن يُدان بأشدّ إدانة ممكنة، مع التأكيد على الخطر الداهم على النظام العالمي، إذا لم يعد الاعتبار للقانون الدولي واحترامه.

هذا ولا يجب أن يُسكت عمّا يحاوله ترامب من إحكام السيطرة على فنزويلا عسكرياً وسياسياً ونفطياً وأمنياً. هذا وما ينبغي لترامب أن يُسمح له بالانتقال من فنزويلا إلى السيطرة على أميركا اللاتينية التي مثّلت، ولا تزال تمثّل، ثقلاً مهمّاً في بلدان العالم الثالث، وفي تيّار التحرّر من الهيمنة الأميركية.

* كاتب وسياسي فلسطيني

تقرير

إسرائيل تلاحق مؤسّسات الإغاثة الخضوع أو مغادرة غزة

غزة - يوسف فارس

تستكمل إسرائيل فصول الإبادة في قطاع غزة على مختلف الصعد، ذاهبةً، في أحدث تلك الفصول، إلى تشديد الخناق على عمل المؤسسات الدولية الفاعلة، التي أضحت، بعد حظر «الأونروا»، شريان الحياة الوحيد الذي يوفّر الحدّ الأدنى من المتطلّبات الحياتية لأكثر من مليوني إنسان. وكانت سلطات الاحتلال قرّرت عدم تجديد تراخيص عمل نحو 43 مؤسسة دولية إغاثية، وأخطرتها بإنهاء عملها كلّياً بعد ثلاثة أشهر من بدء العام الجديد، وذلك في حال رفضها الامتثال إلى اشتراطات أمنية تقيّد عملها، وتجبر إداراتها على تسليم كشوفات بالعاملين لديها كافة لإخضاعهم إلى التدقيق الأمني. بتعبير آخر، قرّرت إسرائيل التدخّل بشكل مباشر في العمل الإداري وحتى الميداني لتلك المؤسسات.

ومن بين أولى الجهات التي استهدفتها القرارات الإسرائيلية، «أطباء بلا حدود»؛ إذ وفقاً لصحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، فإنّ الحكومة شرعت في خطوات قانونية يقودها فريق وزاري مشترك برئاسة وزارة شؤون الشتات ومكافحة معاداة السامية، تشمل إرسال خطابات رسمية إلى أكثر من 10 منظّمات دولية، من بينها «أطباء بلا حدود»، وذلك بعد رفض المؤسسة الامتثال إلى تلبية شرط اعتبرته السلطات الإسرائيلية تعسفياً، وهو تقديم قوائم كاملة بأسماء موظّفيها الفلسطينيين لإجراء «فحص أمني»؛ علماً أنّ حكومة الاحتلال ادّعت أنّ تحقيقات أمنية كشفت تورّط موظفين في المنظمة في «أنشطة إرهابية»، من دون تقديم أدلّة.

والواضح أنّ هذه الإجراءات ليست سوى ذريعة تتّخذها سلطات الاحتلال على طريق تحقيق هدف السيطرة الكاملة على عمل المؤسسات الإنسانية في غزة والضفة على حدّ سواء. وتضع العقبات الإسرائيلية تلك المؤسسات أمام خيارَي: الإغلاق والطرد التامّ، أو تقديم تنازلات متتالية تسلب منها استقلالية عملها الإداري بداية الميداني - الإغاثي لاحقاً؛ إذ إنّ الانصياع للاشتراطات الحالية، سيضع المنظمات المعنيّة في الأشهر المقبلة أمام سلسلة من عمليات الابتزاز، وسيحوّلها إلى جهات تنفيذية منزوعة الإرادة والقرار والعمل الحيادي المستقلّ، يتساوق نشاطها مع ما كانت كشفته تقارير سابقة نشرتها صحف إسرائيلية في أيلول الماضي، أكدت وضع خطّة وآلية جديدة للسيطرة التامّة على عمل الجهات الإغاثية.

وكانت سلطات الاحتلال اتّخذت، العام الماضي، قراراً بحظر عمل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (أونروا) في الأراضي المحتلة، برّعم أنّ عدداً من موظفيها شاركوا في عملية «طوفان الأقصى». وبناءً على هذا القرار، مُنعت الوكالة من إعادة تشغيل المدارس ونقاط توزيع المساعدات، وأوكلت مهمّتها إلى مؤسسات رديفة، لم تستطع

> تضع العقبات الإسرائيلية المؤسسات الإغاثية أمام خيارَي: الإغلاق والطرد التامّ، أو تقديم تنازلات متتالية

تعويض ولو الحدّ الأدنى من الخدمات التي كانت تُقدّم سابقاً.

وبحسب بيان أصدرته مؤسسة «الضمير» بمشاركة 43 مؤسسة محلّية ودولية، فإنه لا يمكن قراءة القرار الإسرائيلي الجديد إلا في سياق نيّة إسرائيل تصعيد الإبادة الجماعية بحقّ الشعب الفلسطيني. وقالت المؤسسات: «يشكّل قرار منع العمل وسحب تصاريح جديدة على الشعب الفلسطيني وتصعيداً خطيراً لسياسة التجويع والإنهاك والاستنزاف، ويهدف إلى تشديد الحصار ومنع وصول الحدّ الأدنى من المساعدات الطبية والإغاثية، ويستهدف في جوهره ترهيب مصادر التمويل، وتحويل القطاع والضفة الغربية إلى مناطق غير صالحة للحياة، عبر طرد الشهود الدوليين على جرائم الاحتلال وانتهاكاته اليومية». ورأت المؤسسات الدولية والإغاثية المحلية أنّ الهدف الإسرائيلي «يتجاوز الأثر المادي والإغاثي إلى مخطّط سياسي، بدأت باكورة خطواته في حظر عمل وكالة الغوث، لتقويض قضية اللاجئين وتصفية حقّ العودة وإنهاء الالتزامات القانونية والأخلاقية الدولية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني، في ظلّ شراكة أميركية مباشرة في هذه السياسات». وطالبت المؤسسات الدولية، المجتمع الدولي وكافة السفارات والممثليات الأجنبية والحكومات، بـ«التحرّك الفوري واتّخاذ موقف حازم وحاسم برفض القرار التعسّفي الإسرائيلي».

لا يمكن قراءة القرار الإسرائيلي الجديد إلا في سياق نيّة إسرائيل تصعيد الإبادة الجماعية (أ ف ب)

الحدث

إجماع إيراني على رفض التدخّل
الاحتجاجات تفتح شهيّة ترامب - نتنياهو

طهران - **محمد خواجوئي**

ما زالت التهديدات التي أطلقها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بتدخّل بلاده لـ«نجدة» المحتجّين الإيرانيين، وكذلك مزاعم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حول توفير الحماية والدعم للشعب الإيراني، تلقي بظلالها على الساحتَين السياسية والإعلامية في طهران. وثمّة مَن يرى في هذا الموقف، حرصاً على تحريض المحتجّين وإثارة القلاقل والعنف الداخلي، فيما لا يستبعد هؤلاء أن تستغلّ واشنطن ومعها تل أبيب، ضمن خطّة مشتركة، الاضطرابات الداخلية في الجمهورية الإسلامية لاستكمال حرب حزيران الماضي.

ووسط الاحتجاجات المستمرّة في إيران على خلفية الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، جدّد الرئيس الأميركي، أول من أمس، تحذيره الحكومة الإيرانية من استخدام العنف ضدّ المتظاهرين، قائلاً، في حديث إلى الصحافيين: «إذا أرادت إيران أن تعود، كما في السابق، إلى قتل شعبها، فستواجه ردّاً حازماً من جانب الولايات المتحدة»، وهو ما كان كرّره في منشور سابق كتبه عبر منصّته للتواصل الاجتماعي «تروث سوشال»، الجمعة الماضي.

وفي حين لاقت التصريحات الأميركية ردوداً حادّة من جانب المسؤولين الإيرانيين، أعلن نتنياهو، أول من أمس، دعمه «الباسم» للمحتجّين، قائلاً إن «إسرائيل تقف إلى جانب الشعب الإيراني». وأضاف: «(إنّنا)، كحكومة إسرائيل ودولة إسرائيل، نتضامن مع نضال الشعب الإيراني وتطلّعاته للحرية والتحرُّر والعدالة. ومن المُرجّح أن نكون في لحظة يقرّر فيها الشعب الإيراني مصيره بنفسه».

وتعليقاً على تلك التطوّرات، اعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، إبراهيم متقي، في مقالة له في صحيفة «اعتماد»، أن «إثارة القلاقل والاضطرابات، والسعي إلى تصعيد الأزمة، يشكّلان جزءاً من مؤشّرات الحرب الآتية. الأزمات الاجتماعية في أيّ بلد، لها أرضيتها الاقتصادية، والتي تكاملت بشكل تدريجي في المجتمع الإيراني، وارتبطت بمؤشّرات أخرى إلى التحدّيات الاجتماعية، بما في ذلك الصراع الطبقي والتمييز السياسي

رسائل طمأنة إسرائيلية ملغومة إلى إيران؟

أعلن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أن لديه والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، موقفاً «قاطعاً» برفض السماح لإيران بـ«إعادة بناء قدراتها من الصواريخ الباليستية»، مشيراً إلى أن ملف إيران كان مطروحاً للنقاش بينهما منذ اللحظة الأولى، وتحديداً «عندما بدأت التظاهرات هناك لتوّها قبل أن تتوسّع»، وفق تعبيره. ولفت نتنياهو إلى أنه سبق أن وجّه تحذيرات واضحة قبل زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة، وبعد تنفيذ إيران مناورات عسكرية، مفادها أن «التبعات ستكون خطيرة في حال تعرّضت إسرائيل لهجوم».

في المقابل، نقلت «القناة 13» العبرية عن مصادر في المنظومة الأمنية الإسرائيلية أنّه «لا توجد مؤشّرات على تحضيرات إيرانية لهجمات وشيكة» ضدّ الكيان، وذلك في محاولة للتقليل من شأن المخاوف المتصاعدة في تل أبيب من نوايا طهران. كما كشفت «هيئة البث الإسرائيلية» أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، نقل رسائل «طمأنة» صادرة عن نتنياهو، بعدم نية تل أبيب استهداف طهران. ويأتي هذا في ظلّ ارتفاع منسوب القلق داخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من إمكان «وقوع خطأ في التقدير» لدى الجانب الإيراني، قد يدفعه إلى تنفيذ ضربة استباقية.

وفي السياق نفسه، أكّد الصحافي الإسرائيلي، سليمان مسودة، أن «إسرائيل تبذل جهوداً كبيرة لإقناع الإيرانيين بعدم وجود نية للتصعيد حالياً»، معتبراً ما يجري «محاولة لاحتواء الموقف، خاصة في ظلّ الاحتجاجات التي تشهدها إيران وتهدّد استقرار النظام». الأمر يُصعّب، بحسب تعبيره، تصوّر أن تبادر إسرائيل إلى شنّ هجوم. لكن في المقابل، أشار مسودة إلى أن الخطر الحقيقي يكمن في التخوّف الإيراني من تنفيذ هجمات إسرائيلية مفاجئة، سواء عبر سلاح الجو أو جهاز «الموساد»، ما قد يدفع طهران إلى «التفكير في توجيه ضربة وقائية». وختم بالإشارة إلى أن سيناريو الانفجار لا يزال وارداً، وأن القرار النهائي يبقى «بيد إيران، وليس إسرائيل».

وكان وزير الأمن السابق، بيني غانتس، رأى أن «إسرائيل باتت مضطرة إلى الاستعداد لإمكانية توجيه ضربة جديدة ضدّ إيران في وقت قريب»، في ما بدا تهيئة للرأي العام لمواجهة محتملة.

(الأخبار)

أبدت بعض الوجوه الناقدة والمعارضة للنظام، معارضتها لمواقف ترامب (أ ف ب)

والأزمات المرحلية. وفي الوقت الذي يتطوّر فيه التذمّر المجتمعي في موازاة الأزمة الاقتصادية، تكون الأرضية قد تهيّأت لتغريدات ترامب ونتنياهو في شأن السياقات المزعزعة للاستقرار في إيران». ووفقاً للباحث، فإن «الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأميركية على علم بالتحدّيات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها المجتمع الإيراني. ولهذا السبب، وضعا على أجندتهما مرحلة جديدة

«في الأجواء المحتقنة، هناك دائماً مجموعات تسعى إلى ركوب موجة التذمّر والاستياء»

من الفعل العملاني ضدّ البنية السياسية والاجتماعية في إيران... ويمكن اعتبار توسُّع نطاق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الإيرانية جزءاً من الحاجة الاستراتيجية والأمنية لدى أميركا وإسرائيل لتنفيذ المرحلة الثانية من الإجراءات الأمنية الإسرائيلية والأميركية ضدّ البنية السياسية للجمهورية الإسلامية بعد حرب حزيران».

وفي السياق نفسه أيضاً، علّق نشطاء سياسيون من الجناحَين الأصولي والإصلاحي، على المواقف التدخّلية لترامب؛ إذ ميّز محمد كاظم أنبارلوئي، عضو المجلس المركزي لحزب «المؤتلفة الإسلامي» (أصولي)، بين الاحتجاجات وأعمال العنف، قائلاً، في معرض إشارته إلى تصريح الرئيس الأميركي: إن «الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم في الأيام الأخيرة، لا علاقة لهم البتّة بالسوق وتجّار البازار؛ بل هم عناصر مُدرَبون، أوكلت إليهم في طهران وبعض المدن، مهمّة ركوب موجة الاحتجاجات، لضرب الأمن العام. دعم ترامب لهذه التيارات، يمكن تحليله على وجه الدقّة في هذا الإطار: الدعم الذي لا يأتي من منطلق الإخلاص وحباً بالشعب، بل امتداداً للمشاريع الأمنية والاستخبارية لأعداء الجمهورية الإسلامية في داخل البلاد، ولا يمتّ إلى المطالب الحقيقية للبازار بصلة».

من جهته، قال أحمد حكيمي بور، وهو من الوجوه المعارضة أيضاً، إنه يجب تبديد الانتهازية الخارجية، مضيفاً: «في الأجواء المحتقنة، هناك دائماً مجموعات تسعى إلى ركوب موجة التذمّر والاستياء؛ سواء في داخل البلاد أو في خارجها. إن راكبي الأمواج هؤلاء، ليسوا بالضرورة حريصين على معالجة مشاكل الناس، بل إن معظمهم يسعون إلى تحقيق غاياتهم السياسية أو مصالحهم الخاصة. إن عدم الاكتراث بهذه الحقيقة، يمكن أن يقود المطالب الحقّة نحو التصعيد والاشتباك وعدم الاستقرار. ويبدو لي أن الآلية الأساسية تتمثّل في تعزيز وتفعيل الآليات الحقوقية والقانونية لطرح المطالب العامة. يجب أن يكون هذا المسار مفتوحاً وشفّافاً لجميع الشرائح والمجموعات والمهن في المجتمع، لكي تتم تسوية القضايا والخلافات في إطار القانون، لئلّا تتحوّل إلى مواجهات في الشارع أو صراعات مكلفة».

ولا تقتصر معارضة التدخّل الأجنبي على الوجوه ووسائل الإعلام القريبة من الحكومة، بل إن بعض الوجوه الناقدة والمعارضة للنظام، أبدت معارضتها لمواقف ترامب، وأكّدت أنها تعتبر التدخّل الأجنبي في الشؤون الداخلية لإيران «خطأ أحمر». ومن بين هؤلاء، أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، صادق زيبا كلام، المعروف بمواقفه النقدية اللاذعة تجاه النظام، إذ قال: «لقد أكدتُ دوماً أن الاحتجاجات الشعبية على الوضع القائم، هي أكثر حقوق المواطنين الإيرانيين مدنية وطبيعية. يحقّ للناس أن يحتجّوا إزاء مستقبلهم ومعيشتهم وطريقة إدارة البلاد. ومع ذلك، فإن النقطة التي تشكّل خطاً أحمر بالنسبة إليّ، هي ربط هذه المطالب بالتدخّل الأجنبي. عندما نقول إنّنا لا نقف إلى جانب أشخاص من مثل نتنياهو، فإنّي أقصد ذلك على وجه التحديد. ويعني هذا الموقف أن أيّ جهد لإصلاح الوضع القائم، يجب أن يتم على أيدي الإيرانيين أنفسهم ومن داخل المجتمع الإيراني بالذات».

وفي الاتجاه نفسه، رأى محمد باقر بختيار، وهو من الوجوه المعارضة أيضاً، وكان ضمن قوات «الحرس الثوري» إبّان الحرب الإيرانية - العراقية، أنه «يجب الاهتمام بالدفاع عن احتجاجاتكم السلمية والعادلة، وبالتالي نبذ التدخّل الخارجي بشكل جادّ والتحلّي باليقظة تجاه المخطّطات الداخلية والخارجية ضدّ الوطن وشعبه الكريم. لأنّي كنت قد شهدت في حقبة ما كيف أن الشعب وخاصة الكثير من الشبان الورعين، وضعوا أرواحهم الطيبة والشريفة على أكفّهم للذود عن الشعب وأرضهم وبلادهم ولدحر العدوان».

ولّدت كلّ تلك التعقيدات الاقتصادية حالة من السخط الاجتماعي، محوّلةً «البازار» من قلب نابض للتجارة إلى ساحة للاحتجاج على ضيق المعيشة وتآكل رأس المال، يواجه هذا الحَراك المطلبي اليوم تحدّي «الصيانة من الاختراق»، والحفاظ على السلمية في وجه المحاولات الخارجية والمحلية لجرّ المشهد نحو الفوضى.

والواقع أن التجربة أثبتت أن أيّ مساحة من الغضب الشعبي تصبح هدفاً لجماعات تسعى إلى الاستثمار في الأجواء الملتهبة، وتفتح الباب أمام المتربّصين سواء كانوا من الانتهازيين أو التيارات اليمينية المدعومة من الخارج. ومن هنا، يُفهم سعي صنّاع القرار في إيران إلى إرساء خطّ فاصل بين الاحتجاج المشروع والانسياق نحو أعمال العنف التي تؤثّر دائماً على أمن البلاد واستقرارها، وتمثّل أسرع وسيلة لإجهاض أيّ فرصة للإصلاح. ذلك أن التخريب يغيّر بوصلة الاهتمام العام من سؤال الحقوق الاقتصادية إلى هاجس الأمن والاستقرار، في حين أن التحريض الخارجي كما الداخلي لا يهدف إلى بناء اقتصاد إيران، بل إلى إضعاف تماسكها الاجتماعي.

التخريب يغيّر بوصلة الاهتمام العام من سؤال الحقوق الاقتصادية إلى هاجس الأمن والاستقرار

يشبه المشهد الإيراني، اليوم، سجادة متداخلة الألوان، ما بين ضغوط خارجية في جوهرها، وصعوبات اقتصادية داخلية تتطلّب جراحة عاجلة، بما يشمل معالجة جذور الأزمة، وإرساء سياسة نقدية واقعية تنهي مضاربات الدولار، إضافة إلى وجوب تكوين وعي مجتمعي لعبور هذه الأزمات، بعيداً من الفوضى والتدخّلات الخارجية.

سوريا

جولة جديدة في باريس
إسرائيل - سوريا: تفاوض للتفاوض

يحيى دبوق

بعد توقُّف دام شهرين، استأنفت إسرائيل وسوريا، أمس، مفاوضاتهما الأمنية في باريس، في خطوة دفعت إليها نتائج اللقاء الذي جمع رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في الـ29 من الشهر الماضي. والخطوة التي تبدو في ظاهرها استمراراً لمسار فتحته الوساطة الأميركية قبل أشهر، لا يُتوقع أن تحقّق خرقاً أساسيّاً، كونها تنطوي في جوهرها على تناقض استراتيجي عميق جداً: بين نظام يلهث خلف الاعتراف من البوابة الإسرائيلية، وإسرائيل التي ترفض منحه «شرعية»، كونها تقدّر عدم بقائه لتنفيذ التزاماته، فضلاً عن أن مصلحتها تقتضي تفتيت سوريا كدولة. وهكذا، يبدو انخراط تل أبيب في المفاوضات كـ«واجب» تكتيكي تجاه الأميركيين الذين يضغطون في اتجاه تثمير هذا المسار، في حين أن النظام الجديد في سوريا يرى في المفاوضات نفسها، وما يمكن أن ينتج منها، فرصة لتثبيت «شرعيته الدولية».

ومنذ سقوط النظام السابق، يعمل أحمد الشرع على إعادة تعريف نفسه: من قائد لـ«هيئة تحرير الشام»، إلى رئيس لسوريا «الجديدة». وهو، كغيره من الجهات الإقليمية والدولية، يرى في العلاقة مع إسرائيل مدخلاً لترسيخ نظامه، والحصول على «رضى» الغرب؛ ذلك أن أيّ ترتيب مع إسرائيل، حتى ولو كان تقنيّاً وأمنيّاً بحتاً، يُستخدم كـ«بطاقة دخول» إلى «المجتمع الدولي». في المقابل، فإن الموقف الإسرائيلي يرتكز على الاعتقاد بأنه ليس في مصلحة إسرائيل وجود دولة سورية مركزية قوية، وأنه من الأجدى إرساء «واقع تفتيتي» يبقي الجنوب السوري منطقة نفوذ إسرائيلي مباشر، من دون قوّة مركزية قادرة على منازعة تل أبيب السيطرة عليه، وهو ما يفسّر مسارعة الأخيرة إلى احتلال مناطق متاخمة للحدود، ودعم الأقلية الدرزية توطئة للانفصال. وهذا التصوّر الذي يحكم السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا منذ سقوط النظام، يعكس رؤية أمنية عميقة، عنوانها أن «سوريا الضعيفة وإنْ مع فوضى، أفضل من سوريا الموحّدة القوية، مهما كانت التزاماتها».

كذلك، ترى إسرائيل أن النظام الجديد لا يُعدّ جهة ذات صدقية طويلة الأمد؛ فحتى لو أبدى الشرع استعداداً لتقديم تنازلات أمنية كبيرة، فإن قدرته على الوفاء بها تبدو غير موثوقة، نظراً إلى أن استمرار نظامه غير مضمون في الأساس، وهو ما استقرّ عليه التقدير الاستخباري الإسرائيلي ابتداءً، ولم يطرأ أيّ دليل يستوجب تغييره؛ فسوريا الجديدة لم تبنِ مؤسّساتها بعد، ولا تمتلك جيشاً، ولا حتى إجماعاً داخليّاً على شرعية النظام. بناءً على ما تقدّم، يبدو أن الموقف الإسرائيلي يتمحور حول ثلاثة مبادئ تَظهر غير قابلة للتفاوض لا راهناً ولا مستقبلاً، وهي: لا شرعية للنظام الجديد، حتى لو جرى التفاوض معه؛ ولا اتفاق يقيّد «حرية العمل» العسكري الإسرائيلي في العمق السوري؛ والأمن يُفرض بالقوّة، ولا يُتفاوض عليه. وعلى هذه الخلفية، يمكن فهم قرار رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، عدم تعيين «رئيس» للوفد الإسرائيلي المفاوض في باريس، والاستعاضة عن ذلك بثلاثة رؤوس، هم: السكرتير العسكري لنتنياهو، والمرشّح لرئاسة جهاز «الموساد» اللواء رومان غوفمان، الذي سيأخذ على عاتقه الملف الأمني، وهو الأهمّ من منظور إسرائيل؛ القائم بأعمال رئيس مجلس الأمن القومي، غيل رايخ، الذي سيتولّى مسؤولية التنسيق الدبلوماسي واللوجستي مع الجانب السوري؛ والسفير في واشنطن، المقرّب من نتنياهو أيضاً، يحييل ليتر، الذي يترأس الوفد شكليّاً، ويتصدّى للشدّ والجذب مع الجانب الأميركي، الذي يمثّله في المفاوضات السفير في أنقرة، توم برّاك.

يبدو انخراط تل ابيب في المفاوضات مع سوريا كـ«واجب» تكتيكي تجاه الاميركيين (أ ف ب)

وتحمل هذه التركيبة رسالة سياسية واضحة، مفادها أن إسرائيل لا تُجري مفاوضات دبلوماسية، بل تتفاعل تكتيكياً مع واقع مؤقّت، تحت ضغط من إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تسعى إلى «إنجاز» إقليمي ورؤية هي أشمل ممّا تراه تل أبيب، وتدفع الطرفين نحو اتفاق، حتى لو كان هشّاً. لكن ذلك يضع إسرائيل أمام معضلة: كيف ترضي الحليف الاستراتيجي (الولايات المتحدة)، من دون أن تمنح شرعية لخصم لا تثق به؟ يبدو أن استئناف المفاوضات في باريس، هو الإجابة على هذا التحدّي: القبول بالوساطة الأميركية، مع حصر المفاوضات بمسارات أمنية، من دون مساعٍ لتوافق سياسي، أو حتى تطبيع يطمح إليه الأميركيون.

«قسد» تطوّل لائحة شروطها
تمديد غير معلن لاتفاق 10 آذار

مع عقد أولى جولات المفاوضات بين الحكومة السورية الانتقالية و«قسد» في العام الجديد، والتشديد على الاستمرار في الحوار إلى حين التوصل إلى تفاهمات لإدخال اتفاق 10 آذار حيّز التطبيق، تراجعت التهديدات بعملية عسكرية واسعة، كانت أنذرت بها المواجهات التي اندلعت في حي الشيخ مقصود في مدينة حلب. مع ذلك، وبعد ساعات من اختتام تلك الجولة، عاد التصعيد الميداني ليطغى على المشهد، مع إعلان إدارة الإعلام والاتصال في وزارة الدفاع، في بيان، أنه «ضمن تصعيدها المستمرّ ضدّ نقاط الجيش في مختلف مناطق الجمهورية، استهدفت «قسد» بالطائرات المسيّرة حاجزاً للشرطة العسكرية قرب نقاط انتشار الجيش في محيط بلدة دير حافر شرق حلب. ونتج عن الاستهداف إصابة 3 جنود وعطب اليتين». وأضاف البيان أنّ «الجيش العربي السوري ردّ على هذا الاعتداء بالطريقة المناسبة».

وكان زار وفد من قيادة «قسد» بقيادة قائدها، مظلوم عبدي، ومشاركة عضوَي القيادة العامة، سوزدار جاجي وسيبان حمو، دمشق، والتقى وفداً حكومياً ضمّ وزيري الدفاع، مرهف أبو قصرة، والداخلية، أنس خطاب، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة، حسين السلامة، بحضور قائد عملية «العزم الصلب» في «التحالف الدولي»، كيفن لامبرت. وجاء الإعلان عن الزيارة من قبل مدير المركز الإعلامي لـ«قسد»، فرهاد الشامي، الذي لم يتحدّث عن التوصل إلى أي تفاهمات لتطبيق الاتفاق. وقال الشامي إنّ «الاجتماع جاء ضمن مباحثات تتعلّق بالاندماج العسكري». لافتاً إلى أنّ «الطرفين اتّفقا على مواصلة عقد الاجتماعات في أثناء المرحلة المقبلة (...) ومتابعة هذا الملف ضمن مسار منظّم، إلى حين التوصّل لنتائج». أما التصريح الحكومي في شأن الزيارة، فاقتصر على خبر نقلته «الإخبارية السورية» عمّا سمّته مصدراً مطّلعاً، جاء فيه أنّ «الاجتماعات التي عُقدت في دمشق مع «قسد» لم تُسفر عن نتائج ملموسة من شأنها تسريع تنفيذ الاتفاق على الأرض، وأنه «جرى الاتفاق على عقد اجتماعات أخرى لاحقاً».

ومن جهته، كشف مصدر مطّلع على مسار المفاوضات، لـ«الأخبار»، أنّ «الاجتماع ناقش الملفَّين الأمني والعسكري وآلية دمج «قسد» في الجيش السوري، إمّا عبر فيلق أو 3 فرق عسكرية هي لواء حماية المراة، ولواء مكافحة الإرهاب، ولواء حرس الحدود». مؤكّداً أنّ «مسألة الاندماج ككتلة، موافَق عليها، وهي تقتضي أن تفكّك «قسد» بنيتها العسكرية وتتبع الهيكلية المعتمدة في إعادة تشكيل الجيش». مستدركاً بأنّ «قسد وافقت على تعيين نائب لوزير الدفاع من المنطقة الشرقية، لكنها طلبت تخصيص حصة وازنة من تشكيلات وزارة الدفاع وهيئة الأركان لقادتها».

دمشق تتّهم «قسد» بعدم تقديم اي تنازل مقابل موقفها الإيجابي

وأضاف المصدر أنّ «هناك خلافاً على آلية دمج وحدات حماية المرأة التي تريد «قسد» الحفاظ على بنيتها وهيكليتها العسكرية، فيما تطالب دمشق بانضمامها كأفراد إلى وزارة الداخلية»، متابعاً أنّ «الخلافات تطاول أيضاً مسألة حصر قرارات تعيين القادة في وزير الدفاع، وهو ما ترفضه قسد، التي تريد أن يكون هناك توافق في التعيينات».

وإلى جانب ما تقدّم، ثمّة «خلاف على حجم القوات التي سترسَل إلى مناطق الشمال والشرق، إذ تطالب الحكومة بارسال أعداد كبيرة، وهو ما ترفضه قسد مع موافقتها على إرسال قوات حرس حدود، وذلك بحسب المصدر نفسه، الذي زاد أنّ «قسد طالبت بفتح المعابر الحدودية ومطار القامشلي، مع إدارتها بشكل مشترك».

وفي حين رجح المصدر «عقد جولة جديدة من المفاوضات، الأسبوع المقبل، أكّدت وسائل إعلام ومنصات مقرّبة من الحكومة الانتقالية إقرار عقد جلسات لاحقة، مع تمديد مدّة المفاوضات بشكل غير معلن.

لكن تلك المنصات نقلت عن مصدر حكومي القول إنّ «الحكومة أبدت موقفاً إيجابياً، في حين لم تُقدّم قسد حتى الآن أي تنازلات أو خطوات إيجابية تُذكر».

(الأخبار)

أميركا ترفع قميص «الحماية»
قادمون لتخليصكم من عقوباتنا!

حسن حيدر

في الوقت الذي يعود فيه الملفّ الإيراني إلى الواجهة من بوّابة الاحتجاجات المطلبية، جدّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، محاولته إعادة إنتاج منطق التدخّل الذي لطالما وسم السياسة الخارجية الأميركية تجاه الدول المستقلّة. ومن بينها إيران، إذ ذهب ترامب نحو التهديد المباشر بالتدخّل في حال وقوع «أعمال عنف ضدّ المحتجّين»، في ما يمثّل امتداداً لنهج تاريخي، يقوم على عدّ القضايا الداخلية للدول الأخرى مجرّد أوراق ضغط لتحقيق مكاسب جيوسياسية. لكن ثمّة مفارقة صارخة في ما تقدّم؛ فمَن يرفع اليوم شعار الدفاع عن حقوق المحتجّين هو نفسه الذي أرسى دعائم أكبر منظومة عقوبات اقتصادية في التاريخ الحديث، لا تفتأ تضيّق على معيشة الإيرانيين. بتعبير آخر، ليست الأزمات التي دفعت البعض إلى الخروج إلى الشارع، منفصلة عن سياسات الأميركية التي استهدفت القطاع المصرفي، وتجارة النفط، وحتى استيراد الأدوية والمعدّات الطبية. ومن هنا، تصبح دعوات «الحماية» الأميركية فاقدة للمصداقية، خصوصاً حين تُصدر عن طرف هو المسؤول الأول عن تدهور القدرة الشرائية وتآكل الاقتصاد الوطني.

البث التجربة ان اي مساحة من الغضب الشعبي تصبح هدفا لجماعات تسعى الى الاستثمار في الاجواء الملتهبة (أ ف ب)

وعند الانتقال من صخب التصريحات الدولية إلى صدى الواقع في أزقّة طهران وأسواقها، تظهر جلية جذور الأزمة التي دفعت أهل «البازار» والتجّار إلى التعبير عن غضبهم. فقد شهدت الأسابيع الأخيرة موجة تقلّبات في أسعار الصرف، قفز خلالها الدولار إلى مستويات قياسية لامست حاجز الـ145 ألف تومان - قبل أن يشهد سعره هدوءاً نسبياً في ظلّ تغييرات إدارية في البنك المركزي -. وأحدثت تلك القفزة الكبيرة «فجوة ثقة» بين البائع والمستهلك، حيث وجد التجّار أنفسهم عاجزين عن تسعير بضائعهم، بينما اضطرّ المستهلكون إلى الانكفاء في انتظار استقرار بلوح في الأفق ولا يصل. ويُرجع الخبراء الاقتصاديون هذا الانهيار اللحظي إلى تضافر عوامل بنيوية، لعلّ أبرزها: تراجع الإيرادات النفطية بفعل القيود الدولية، ونمو السيولة النقدية بشكل غير منضبط لا يواكبه نمو في الإنتاج، وهو ما وَلّد ضغطاً هائلاً على قيمة العملة الوطنية.

كذلك، لم تكن السياسات المحلية بعيدة من الانتقاد؛ إذ يرى المختصّون أن الإصرار على تثبيت أسعار الدولار المدعوم أو ما يُعرف إيرانيّاً بـ«دولار نيما» بعيداً من واقع السوق الحرّة، خلق فجوة ريعية استغلّها البعض، بينما دفع المصنع والتاجر الحقيقي ثمن ذلك. وإذ

اليمن

عن حسابات الإمارات الخاطئة: كيف ربحت السعودية معركة الجنوب؟

حسين إبراهيم

أظهرت الأحداث الأخيرة في اليمن، أن الإمـارات خطت خطـوة أكبر ممّا تستطيع أن تفعل، وذلك عبر إدارتـها عمليـة سيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» على محافظتَي حضرموت والمهرة شرقيّ اليمن، التي لم تكن تهديداً لأمن السعودية فقط، وإنما أيضاً إهانة لا تستطيع الأخيرة السكوت عنها. والواقع أن رئيس الإمـارات، محمد بن زايـد، المعروف بالدهاء، لم يكن ليُقْدِم على ما أقْدم عليه، لولا التشجيع الأميركي الضمني الذي تمثّل في صمت واشنطن الرسمي على الحدث الكبير، ولولا مـؤازرة إسرائيل الـتي واكبت مـا جرى بالاعتراف بـ«صومـاليـلانـد» الـواقعـة على الضفة المقابلة من خليج عدن. هكذا، بدا المشهد وكأنه عملية إطباق إماراتي – إسرائيلي على تلك المنطقة الحيوية، غرضها إضعاف صنعاء، وتمهيد الطريق لتحقيق هدف لم تستطع الحملات الجوية الغربية والإسرائيلية بلوغه على مدى عامين. لكن ذلك ما كان ليمرّ، حتماً، إلا عبر تهديد أمن السعودية، التي ساعدها تموضعها السياسي هذه المرّة في أن تكون على الجانب الرابح في مواجهة هذا التهديد، ولا سيما مع رفضها طوال عامَي حرب «طوفان الأقصى» الانخراط فيها ضدّ صنعاء، واستمرارها في اعتماد التهدئة مع إيران و«أنصار الله»، وهو ما اكسبها أيضاً وقوف دول الخليج الأخرى، ولا سيما قطر وسلطنة عمان، إلى جانبها، فضلاً عن التعاطف العربي الواسع الذي حظيت به نتيجة التهديد الذي تعرّضت له.

عناصر موالية للسعودية في المكلا، عاصمة حضرموت (أ ف ب)

هذا النوع من السياسات التي انتهجتها المملكة، كان من شأنه أن يؤمّن تغطية سياسية فعّالة للهجوم السريع والناجح الذي شنّته قوات «درع الوطن» الموالية للرياض، لاستعادة المحافظتَين، وإنهاء المغامرة الانقلابية الإماراتية، بل والذهاب أبعد نحو تحجيم دور حلفاء أبو ظبي بشكل كبير عبر حرمهم في بضع محافظات جنوبية - ليس من ضمنها شبوة -، وهو ما يعني عملياً إنهاء نفوذ الإمارات في المناطق التي تختزن الثروات النفطية، أي حضرموت وشبوة - فضلاً عن أن أبو ظبي ليست موجودة أساساً في مأرب -، وحرمان حلفائها من الموارد النفطية. كذلك، فتحت الرياض مساراً سياسياً لتكريس منجزاتها على الأرض، معلنةً نيّتها رعاية حوار جنوبي – جنوبي في الرياض، يعالج «القضية الجنوبية»، على أن يكون «الانتقالي» واحداً من عدّة فواعل فيه، وليس حامل لواء إقامة «دولة الجنوب العربي» التي كان يطمح إلى إعلانها بعد انقلابه، والتي بدت الإمارات نفسها مستعجلة للوصول إليها، في ما كان من شأنه أن يُحدث تأثيراً كبيراً يطال الخليج برمته، خصوصاً في زمن تسعى فيه إسرائيل إلى شرذمة ما يمكن أن تصل يدها إليه من دول في الشرق الأوسط.

التحرّك السعودي الذي ما كان ممكناً له أن ينجح لولا تقاطع المصالح مع «أنصار الله» أيضاً - بعيداً من الاتهامات التي أطلقها حلفاء الإمارات حول تعاون ميداني بين الجانبين -، من شأنه أن يعيد الأمور إلى نصابها مع الحركة، ويردّ الاعتبار إلى «خارطة الطريق» المتّفق عليها بين الرياض وصنعاء، وإن مع استمرار وقف التنفيذ الممنوع أميركياً، علماً أن الخارطة تتضمّن توزيع عائدات النفط بين صنعاء وعدن، وكان من شأن سيطرة «الانتقالي» على حضرموت أن تنسفها من أساسها، كون نفط المحافظة الشرقية يحتلّ حصة رئيسية من الموارد المتضمّنة فيها. الأهمّ من ذلك، أنها المرة الأولى التي تظهر فيها التبعات الكارثية للعلاقة مع إسرائيل على الإمارات، التي كانت حتى الآن تسجّل «مكاسب» من وراء تلك العلاقة، بما لا يستثني الحرب على قطاع غزة، حيث لم تدفع ثمناً لوقوفها إلى جانب العدو وتقديمها المساعدة له خلالها.

> **لم تطرد الرياض حلفاء أبو ظبي من اليمن، وهو ما من شأنه أن يحلّ جزءاً من المشكلة**

أمّا خليجياً، فقد ثبُت أنه لا يمكن لأبو ظبي مقارعة الرياض التي تقدّم نفسها بوصفها «الأخ الأكبر» لدول الخليج الأخرى، على الطريقة التي فعلتها قطر عام 2017 حين حوصرت لمدّة أربع سنوات من قِبل رباعي يضمّ السعودية ومصر والبحرين والإمـارات، واستطاعت الصمود وإفشال أهداف الحصار. فقط كانت تملك قضية تُعدّ محقّة، وتتموضع بشكل صحيح أتاح لها الاستفادة من علاقتها بكلّ من إيران وتركيا وحتى الولايات المتحدة، التي عارضت مؤسّساتها الأمنية والعسكرية وقوف رئيسها، دونالد ترامب، إلى جانب الرباعي في تلك المدة من ولايته الأولى، وذلك نظراً إلى أن قطر كانت تقوم بأدوار مفيدة جداً للأميركيين، فضلاً عن أنها تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، هي قاعدة العُديد. وإذ حاولت الإمـارات، عبر إطلاق مرتزقتها في الإعلام للتنظير لكون الدول الأصغر في الخليج تلعب دوراً في حفظ التوازن الذي يسهم في إنجاح الصيغة الخليجية، فإن ما جرى كان أكبر من أن تستطيع السعودية تحمّله، خاصة وأنها كانت في موقع المعتدى عليه.

السؤال المطروح الآن هو كيف ستدير السعودية الأزمة اليمنية من زاوية التعامل مع مقتضيات المصالح الأميركية والنفوذ الأميركي في اليمن؟ إلى الآن، لم تطرد الرياض حلفاء أبو ظبي من اليمن، وهو ما من شأنه أن يحلّ جزءاً من المشكلة، لكن الجواب على مثل هذا السؤال يبقى مؤجّلاً. إذ ثمّة ترابط بين ما يجري في اليمن وبين ما يجري في الشرق الأوسط ككلّ؛ ولذا، تبقى «خارطة الطريق» التي أعدّتها الأمم المتحدة باعتبارها الحلّ الواقعي الذي يعكس الحقائق على الأرض في البلاد، معلّقة التنفيذ، وذلك في انتظار إمّا تسوية بين إيران والولايات المتحدة تنسحب على أزمات عدة في المنطقة، وإمّا حرب جديدة تفرز تعديلاً في موازين القوى. لكن ما يسجّل هنا، على أيّ حال، هو فشل جديد في إحداث اختراق في الساحة اليمنية، يُضاف إلى فشل حشد الأساطيل والحملات الجوية الأميركية والأوروبية والإسرائيلية، خلال تقوم بأدوار مفيدة جداً للأميركيين، فضلاً عن أنها تستضيف أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، التي كانت تسجّل «مكاسب» من وراء الرياض مساراً سياسياً لتكريس منجزاتها على الأرض، معلنةً نيّتها رعاية حوار جنوبي – جنوبي في الرياض، يعالج «القضية الجنوبية»، على أن يكون «الانتقالي» واحداً من عدّة فواعل فيه، وليس حامل لواء إقامة «دولة الجنوب العربي» التي كان يطمح إلى إعلانها بعد انقلابه، والتي بدت الإمارات نفسها مستعجلة للوصول إليها، في ما كان من شأنه أن يُحدث تأثيراً كبيراً يطال الخليج برمته، خصوصاً في زمن تسعى فيه إسرائيل إلى شرذمة ما يمكن أن تصل يدها إليه من دول في الشرق الأوسط.

التحرّك السعودي الذي ما كان ممكناً له أن ينجح لولا تقاطع المصالح مع «أنصار الله» أيضاً - بعيداً من الاتهامات التي أطلقها حلفاء الإمارات حول تعاون ميداني بين الجانبين -، من شأنه أن يعيد الأمور إلى نصابها مع الحركة، ويردّ الاعتبار إلى «خارطة الطريق» المتّفق عليها بين الرياض وصنعاء، وإن مع استمرار وقف التنفيذ الممنوع أميركياً، علماً أن الخارطة تتضمّن توزيع عائدات النفط بين صنعاء وعدن، وكان من شأن سيطرة «الانتقالي» على حضرموت أن تنسفها من أساسها، كون نفط المحافظة الشرقية يحتلّ حصة رئيسية من الموارد المتضمّنة فيها. الأهمّ من ذلك، أنها المرة الأولى التي تظهر فيها التبعات الكارثية للعلاقة مع إسرائيل على الإمارات، التي كانت حتى الآن تسجّل «مكاسب» من وراء

القوى الجنوبية مع «الواقف»

اليوم يوم السعودية

لقمان عبد الله

مع اضطرار الدولتين اللتين قادتا الحرب على اليمن منذ عام 2015، إلى الانتقال من مرحلة إدارة الصراع عبر الوكلاء المحلّيين، إلى الاشتباك المباشر بينهما، سقطت نهائياً رواية «التحالف العربي»، وانكشف التناقض البنيوي بين مشروعَين متنافسين حوّلا اليمن إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات وتوسيع دوائر النفوذ، وإن تقاطعا عند أدوار وظيفية محدّدة ضمن الإطار الأوسع للمشروع الأميركي - الإسرائيلي.

ومع اندلاع أحداث شرقي اليمن، وجدت السعودية فرصة سياسية وأمنيّة سانحة للانقضاض على شريكتها السابقة، واستعادة «كرامة مهدورة» في أكثر من ساحة إقليمية كانت الكلمة الأخيرة فيها للإمارات. ومن هذا المنظور، روّجت الرياض لخطاب مفاده أنّ أبوظبي تجاوزت الخطوط الحمر، وضربت عرض الحائط بمحدّدات الأمن الحيوي السعودي، بعدما تمدّدت في مناطق تُعدّ حسّاسة استراتيجياً بالنسبة إلى المملكة.

والواقع أنّ التحرّك الإماراتي في شرق اليمن، يمثّل جزءاً من سياق إقليمي أوسع، يشمل السودان وسوريا والصومال ودولاً أخرى، ويستهدف بناء شبكات نفوذ متداخلة، بما يخدم المشروع الإسرائيلي في المنطقة، وذلك بالاستفادة من الفراغات والصراعات المحلّية. على أنّ أبو ظبي أخطأت في تقدير موقف الرياض، فظنّت أنّ اللحظة مواتية لاستثمار تراجع الأخيرة، وهو ما نبّه السعودية إلى ضرورة إعادة ضبط المعادلة وفق أجندتها في اليمن، وإفهام الإمارات أنّ أي تجاوز أو مغامرة في ساحاتها الحيوية لن يمرّ من دون ردّ عملي وحاسم.

إلا أنّ «فركة الأذن» هذه أوصلت الأمور إلى مستوى غير مسبوق، جعل الحديث عن عودة العلاقات إلى ما كانت عليه سابقاً غير ممكن في المدى القريب. فكلّ طرف اتّهم الآخر بـ«العدوان» و«الاعتداء الغاشم»، وتجاوز قرارات «الشرعية» و«التحالف العربي» والقرارات الدولية، كما استخدم قنواته الإعلامية المختلفة لتسويق تلك الاتهامات، وهو ما سيبقي حال التوتر بينهما التي تمثّل أصلاً عنصراً ثابتاً في خريطة العلاقات الاستراتيجية الإقليمية. كذلك، من المتوقّع أن تشهد مناطق سيطرتهما المشتركة سابقاً، جولات إضافية من القتال، خصوصاً وأنّ الطرفين لم يستخدما بعد كامل ترسانتهما العسكرية وأوراق الضغط وأدوات النفوذ المتاحة لهما، ما يجعل الوضع هناك مفتوحاً على المزيد من التصعيد. وفي الأصل، فإنّ المناطق التي كانت تحت سيطرة «التحالف»، مثّلت ساحات رخوة، ودائماً ما شهدت عمليات تبادل للسيطرة بين السعودية والإمـارات في وقت قصير وفي ظروف مفاجئة وملتبسة.

> **صراع النفوذ السعودي - الإماراتي أصبح عنصراً ثابتاً في خريطة العلاقات الاستراتيجية الإقليمية**

أمّا على المستوى اليمني، فقد كشف الصراع الأخير أنّ زعماء الفصائل الثمانية المشكّلة لـ«المجلس الرئاسي» ما هم إلا أدوات بيد كلّ من الرياض و/ أو أبو ظبي، مُجرّدون تماماً من أي استقلالية أو هامش قرار، ويميلون مع كلّ ريح. ففي أثناء الأيام الماضية التي أعقبت سقوط معاقل «الانتقالي» في الهضبة النفطية في حضرموت، تزاحمت القوى والشخصيات اليمنية جنوباً على إصدار البيانات التي أسقطت أي إشارة إلى الإمارات، واكتفت بخطّب ودّ السعودية وإعلان الولاء المطلق إليها، وإبداء الرغبة في العودة إلى بيت الطاعة عبر المشاركة في ما بات يُعرف بالحوار الجنوبي.

وبرز من بين هؤلاء، محافظو المحافظات الخاضعة إلى سيطرة «الانتقالي»، الذين أيّدوا جميعاً دعوة السعودية إلى الحوار الجنوبي، وباركوا خطواتها العسكرية التي استهدفت المجلس، وحيّدت قوّاته تماماً. لا بل إنّ نواب رئيس «الانتقالي»، كأبي زرعة المحرمي وفرج البحسني وغيرهما، اتخذوا الموقف نفسه، في حين أنّ طارق صالح، قائد الفصائل الإماراتية في الساحل الغربي، الذي كان بارك سيطرة «الانتقالي» على شرق اليمن، سرعان ما ظهر في الرياض حيث التقى وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، في قفزة لم تكن متوقّعة على أيّ حال.

sudoku 4995

6		8	1		7	4		
1		9	5		8		7	
			3					8
7	4				3			9
			9		5			1
		3						5
		6			9			
	5				1	9		4
4			7		3	8		2

حلول الشبكة السابقة

9	3	2	5	7	6	8	1	4
8	1	4	2	3	9	5	6	7
7	5	6	4	1	8	9	2	3
5	7	8	9	6	4	1	3	2
4	9	1	3	8	2	7	5	6
2	6	3	7	5	1	4	9	8
3	2	5	1	4	7	6	8	9
6	4	9	8	2	5	3	7	1
1	8	7	6	9	3	2	4	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمات متقاطعة 4995

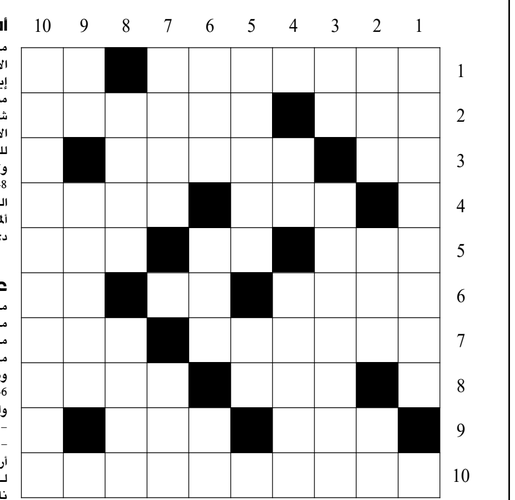

أفقيا

مدينة لبنانية – سارق – 2- من الأشجار – من الكواكب – 3- مدينة إيرانية – عاصمة أوروبية – 4- مدينة فلسطينية – عنق – 5- إسم شهر آيار بالأجنبية – حرّك – رصف الأرض – 6- مخزن أخشاب – والدة – للنداء – 7- مدينة أميركية عاصمة ولاية ميشيغان – مدينة فرنسية – 8- أحرف متشابهة – ثوب ترتديه الهنديات – 9- حيوان ضخم – مدينة ألمانية – 10- قناة حفرها فرديناند دي ليسبس

عمودياً

مدينة سورية – 2- عتاب – أحرف متشابهة – عمل مبدع – 3- غلب منافسه – مدينة سورية – 4- رتل من السيارات – مكتوب – 5- خادعه وطلب منه المنكر – ضمير متصل – 6- صاحب وصديق – انحرف البصر واضطرب – للاستدراك – 7- ماء عذب – دود الخشب – 8- حرس ورصد – مدينة نيجيرية – 9- خاصتي – أرخبيل إسباني – 10- رواية شهيرة للأديب والصحافي أمين معلوف نالت جائزة غونكور الفرنسية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

الزقازيق – 2- لن – بلغاريا – 3- زاخو – لبنان – 4- ارغوس – ني – 5- دال – ل ل – رعت – 6- أميري – هجّ – 7- نا – نورنبرغ – 8- ينفِ – وا – 9- ورك – أنامل – 10- أسد – بروناي

عمودياً

الزبداني – 2- لنا – أمانوس – 3- خالي – فرد – 4- قبور – رن – 5- ال – غليوم – 6- زغلول – آر – 7- يابس – هنانو – 8- قرن – رجب – ان – 9- يانع – روما – 10- جانيت فغالي

كلمة السر 292

كلمة السر من 5 حروف، من أنواع السجاد اليدوي المزخرف

الثواب – اريكة – بساط – جوخ – حرير – حصيرة – رداء – سروال – سترة – سجاد – سلك – شراشيب – شرشف – صوف – غطاء التخت – فراش – قماش – كتان – ملاءة – ملابس – وسادة

غ	ر	ش	ب	ي	ش	ا	ر	ش	ط
ط	ك	ي	ر	ن	م	ل	ا	ب	س
ا	ت	ة	ر	ش	ة	د	ا	س	و
ء	ا	ك	ف	ح	ف	ر	د	ا	ء
ا	ن	ي	و	ا	ح	ة	ر	ت	س
ل	ك	ر	ص	ص	د	ب	ج	و	خ
ت	ل	ا	ي	ا	س	ش	ا	م	ق
خ	س	ر	ا	ا	ث	و	ا	ب	ب
ت	ة	س	ط	ف	ل	ا	و	ر	س
س	م	ل	ا	ء	ة	ش	ا	ر	ف

حلول الشبكة السابقة: الزعيم

عملية حسابية 292

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		+		=	85
–		٪		٪		
	X	5	X		=	50
X		X		X		
	X		٪	4	=	6
=		=		=		
84		48		20		

حلول الشبكة السابقة

2	X	6	X	5	=	60
X		X		X		
7	X	6	٪	3	=	14
X		–		X		
4	+	5	X	5	=	45
=		=		=		
56		31		75		

شبكة العنكبوت 292

إعداد نعوم مسعود

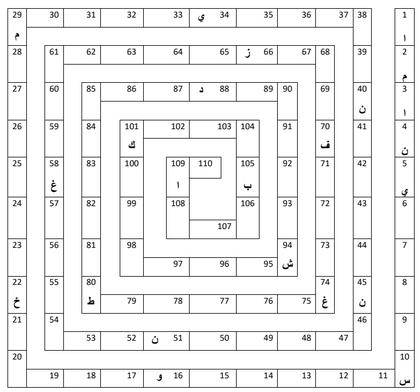

1 – 5 راقصة شرقية لبنانية
4 – 16 رئيس فنزويلي معتقل
15 – 22 طبيب الماني مكتشف امراض السل والكوليرا
20 – 29 رواية للكاتبة الاميركية هاريت بيتشر ستو
27 – 34 مسلسل رسوم متحركة اميركي معروف
33 – 45 رئيس أميركي راحل
43 – 51 اول رئيس لجمهورية الصين حمل لقب « ابو الأمة »
49 – 53 مكان يُعرض فيه الأفلام
52 – 60 ممثلة لبنانية من مسلسلاتها « بالدم »
59 – 62 من جبال لبنان
62 – 69 مدينة بابانية
72 – 78 بلدة لبنانية في قضاء عاليه
77 – 70 اول جهاز اخترعه ادیسون لتسجيل الصوت بواسطة اسطوانة
82 – 76 فيلسوف يوناني
88 – 80 اعلامي ولاعب كرة سلة لبناني
95 – 88 اول متصرف على جبل لبنان زمن الوصاية العثمانية
101 – 94 سياسي ودبلوماسي ومفكر لبناني راحل
109 – 101 ملكة مصرية
110 – 107 قطار بالأجنبية

حل شبكة العنكبوت السابقة

اورال – الاتحاد السوفياتي – تيرانا – ناجي جبر – بركة السبع – بعدك على بالي – ليوبولد سنغور – روجيه فاديم – مقتي – تين شوكي – كينوا – واترلو – لولو – لومه – مهاتير محمد – مديحة يسري – ريمسكي كورساكوف – كوفن

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4995

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فلكي وفيزيائي ألماني (1571-1630). وضع قوانين تصف حركة الكواكب ودورانها حول الشمس

11+2+6+8+4 = عاصمتها موسكو ■ 5+7+9+10 = نقيد ■ 3+1 = ضمير منفصل

حل الشبكة الماضية: **نجمة ابراهيم**

العدوان على فنزويلا

اظهر المشهد الإعلامي المصاحب لاختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو كيف استُخدمت اللغة لتخفيف توصيف الجريمة. وجرى تضخيم منشورات ترامب والبيت الأبيض لتحويل الحدث إلى استعراض قوة. في المقابل، غابت الأسئلة القانونية، وتوارى الشعب الفنزويلي خلف سرديات جاهزة ومحتوى استهلاكي

تغطية إعلامية متأثرة بهوليوود وألعاب الفيديو

الكاوبوي يخطف الرئيس... والهامبرغر يُغطّي المشهد!

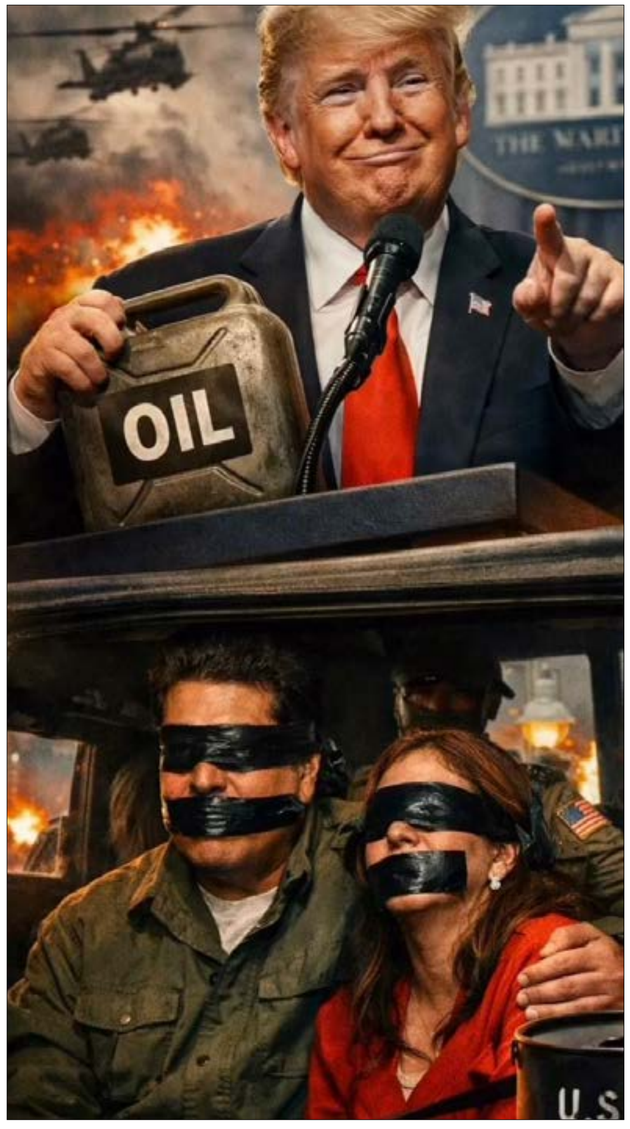

علي سرور

استيقظ العالم على زلزال سياسي يوم السبت الماضي إثر عملية اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. لكنّ الانحدار الأخلاقي للإدارة الأميركية في خرق جميع المواثيق الدولية وحتى الفيدرالية، واكبته أيضاً تغطية إعلاميّة من نسج الأفلام الهوليودية وألعاب الفيديو.

قبل صدور أي روايات رسمية واضحة، انتشرت الروايات على المنصّات الرقميّة سريعاً. وخلال ساعات قليلة، طغت مفردات بخلاصة جاهزة مثل «نهاية نظام» و«سقوط ديكتاتور» و«تحقّق العدالة»، مع استهزاء بأداء القوات المسلّحة والشعب الفنزويلي.

هذه الصورة القاتمة التي رسمت المشهد صبيحة الأحد، لم تستند إلى أي حقائق، كما لم يعرض أحد رواية واضحة عمّا حصل. وبينما تسارعت القصص الواحدة تلو الأخرى، مدفوعة بمنشورات «رائجة» من قبل دونالد ترامب وحساب البيت الأبيض، نجحت الإدارة الأميركية في إبعاد التركيز عن فظاعة الخطوة بحدّ ذاتها، إلى إبراز اليد الطولى للقوات الأميركية، كأنّ ما حدث هو تجسيد لإحدى نسخ لعبة «نداء الواجب» (Call of Duty).

● إسقاط الإنسانية عن الشعوب

لعبت اللغة دوراً حاسماً في تشكيل السردية. في كثير من التغطيات الغربية على الإعلام التقليدي، ومعها النقاشات الرائجة على وسائل التواصل الاجتماعي، كلّ شيء. وهم غذّته الثقافة السياسية الغربية طويلاً، وعادت «الترامبية» لتضخّه بقوة عبر ثنائيات أخلاقية حادّة، وتبسيط مفرط، واحتفاء بالصدمة على حساب العملية السياسية.

وسط الضخّ الإعلامي الهائل خلال ساعات قليلة، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دور «رئيس التحرير» الجديد. كافات الخوارزميات الخطاب الحاسم والغاضب، وأقصت أي محاولة للتريّث أو طرح الأسئلة. هكذا، تراجع التحليل، وصعدت شخصيات مؤثّرة بلا خبرة سياسية لتؤدي دور معلّقي السياسة الخارجية.

● فنزويلا الغائبة

في خضم هذا الضجيج، غابت فنزويلا كبلد حيّ، وحضرت كرمز مجرّد. نادراً ما سُمعت أصوات الفنزويليين خارج القوالب الجاهزة، وجرى التعامل مع البلد كخشبة مسرح تُسقَط عليها تصوّرات خارجية. لم يكن المشهد بعيداً من نمط قديم في التعامل مع أميركا اللاتينية بوصفها «ساحة» لا «فاعلاً».

انعكس هذا الغياب أيضاً في جانب من التغطية العربية، التي اعتمدت إلى حدّ كبير على وكالات غربية من دون إعادة قراءة أو ربط بالتجارب التاريخية للمنطقة العربية نفسها، رغم تشابه السياقات المرتبطة بالانقلابات والتدخلات وتبريرها أخلاقياً.

● الاحتفال بالقوة وسقوط الأخلاق

في المحصّلة، لا تتعلّق المسألة بنيكولاس مادورو بقدر ما تتعلّق بما يكشفه هذا المشهد عن الثقافة الإعلامية المعاصرة. حين يُختزل حدث بحجم اختطاف رئيس دولة إلى مادة ترفيهية، وحين يُناقش الفعل بوصفه «نجاحاً» قبل مساءلته كجريمة محتملة، يكون الخلل قد تجاوز السياسة إلى ما هو أعمق.

تحويل الرؤساء إلى «محتوى»، والدول إلى ساحات عرض، والشعوب إلى تفاصيل هامشية في سرديات القوة، ليس مجرّد انزلاق إعلامي، بل تمرين متكرّر على تعطيل الحسّ الأخلاقي. في هذا العالم، لا تعود الشرعية سؤالاً، ولا القانون مرجعاً، بل تصبح الصورة الأقوى هي الحقيقة الوحيدة.

وهنا، تحديداً، تكمن خطورة استقرار هذه العقلية في الخوارزميات، وفي لغة الإعلام، وفي شهيّة الجمهور للصدمة. ثقافة تحتفي بالقوة، وتصفّق للإذلال، وتنسى، عمداً أو تواطؤاً، أنّ خلف كلّ «مشهد» بشراً حقيقيين، لا يعيشون داخل لعبة، ولا يمكن إعادة تشغيل حياتهم بعد انتهاء العرض.

> اعتمدت التغطية العربية على وكالات غربية من دون إعادة قراءتها أو ربطها بتجارب المنطقة

غابت كلمة «اختطاف» أو حضرت بحذر، واستُبدلت بتعابير أكثر ليونة مثل «احتجاز» أو «إخراج» أو «إزاحة». هذه ليست تفاصيل لغوية بريئة، بل مفردات لها تاريخ طويل في تغطية الانقلابات والتدخلات الخارجية.

أعاد الإعلام إنتاج قاعدةً قديمة، حيث الجريمة تُعرَّف وفقاً لهوية الضحية، لا طبيعة الفعل. ما يُدان إذا استهدف حليفاً لواشنطن، يُبرَّر أو يُخفَّف إذا طال خصماً لها. ومع التكرار، يتحوّل هذا التمييز إلى أمر طبيعي في الوعي العام.

ووسط مسلسل الإغراق الإعلامي لتبسيط ما حدث، تغنّى «الترامبيّون» بمشهد نقلته إحدى القنوات الأميركية الشهيرة: خلال بثّ الصور من فنزويلا، ظهرت الغارات الضخمة على العاصمة كراكاس مع عرض خبر يُعلن عن «أسر» الرئيس مادورو، وإذ تدخل إلى الإطار صورة ضخمة جديدة تطغى على الأحداث جميعها، يظهر فيها مقطع إعلاني لأحد مطاعم «الهامبرغر» الأميركي الشهير. هي لقطة معبّرة للداخل الأميركي وخارجه. الكاوبوي يخطف رئيساً شرعياً ويُحاول إسقاط دولة واللعب بمصير ملايين الفنزويليين، بهدف واضح أعلنه ترامب هو الانقضاض على أكبر احتياطي نفط في العالم، وجميعها أحداث تقبع في نفس مستوى الأهميّة، إن لم تكن أقلّ، من دعاية مأكولات سريعة تُسلّي الأميركي كأنّ ما يحصل مجرّد فيلم من نسج الخيال، خالٍ من العنصر البشري والأخلاقي.

● الإعلام سيف في المعركة

لم تكن التغطية فقط هي الأمر اللافت، بل نبرة الاحتفال أيضاً. على المنصّات، بدا المشهد أشبه بنهاية فيلم أو فوز فريق في مباراة حاسمة. لم يُطرح السؤال عن الكيفية أو الشرعية أو التداعيات، بل جرى التركيز على النتيجة المفترضة وحدها.

هذا التفاعل يعكس ما يمكن تسميته «وهم الرجل الواحد»؛ الفكرة التي تفترض أنّ أزمات الدول تختزل في شخص واحد، وأن إزاحته كفيلة بحلّ

مهرّج البيت الأبيض يقود السردية على السوشال ميديا

كشفت طريقة إعلان ترامب عن عملية فنزويلا عبر منصته الشخصية، مرفقة بموسيقى وصور استعراضية، كيف جرى تحويل حدث عسكري وسياسي إلى عرض رقمي فردي. استخدام أغنية احتجاجية وصور مذلّة لمادورو يعكس تفاهة الشر، حيث تُعطّل الأخلاق، وتُجمَّل القوة، وتُمحى الأسئلة القانونية والإنسانية

مروة جردي

من المفارقات التي أحاطت بالعملية الأميركية في فنزويلا، أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب نشر الخبر أولاً عبر منصته الخاصة «تروث سوشال»، وأن الصورة الأولى الرسمية الوحيدة للرئيس الفنزويلي المخلوع نيكولاس مادورو لم تصل إلا عبر حساب ترامب الشخصي، وليس عبر أي وسائط صحافية رسمية. وهو ما يضع العملية نفسها في إطار عرض رمزي فردي بحت، قبل أن تصبح قضية وأزمة دولية.

الأمر الأغرب تمثل في نشر ترامب مقطع فيديو للعملية العسكرية مرفقاً بموسيقى، وكأنها مشهد ترفيهي أو جزء من فيلم سينمائي.

● أغنية ضد حرب فيتنام مع هجوم فنزويلا!

في المنشور الثاني له بعد الإعلان عن العملية، نشر ترامب مقطع فيديو للعملية العسكرية مرفقاً بمقطع من أغنية Fortunate Son لفرقة Creedence Clearwater Revival كخلفية للعملية العسكرية، وهو ما يمثل تناقضاً صارخاً. الأغنية، التي كتبها جون فوغيرتي عام 1969 كانت احتجاجاً على الحرب الأميركية في فيتنام والامتياز الطبقي، وكانت تعبيراً عن رفض الظلم الاجتماعي، حيث يُجبر أبناء الطبقة العاملة على القتال بينما يُعفى أبناء النخب السياسية والاقتصادية.

كلمات الأغنية كانت صرخة ضد تحميل الفقراء ثمن الحروب، بينما العملية العسكرية في فنزويلا تمثّل السلطة نفسها بقوة تتجاوز القانون الدولي والسيادة الوطنية. تضاد مضمون الأغنية مع سياق استخدامها، يكشف الفجوة الرمزية بين الاحتجاج والثأر العسكري، ويحول الموسيقى من وسيلة للتمرد إلى أداة لتجميل العنف.

● الصور الأولى لمادورو والتحكم الرمزي

في المنشور التالي لترامب، كانت الصورة الأولى لنظيره الفنزويلي وكتب معلقاً عليها: «نيكولاس مادورو على متن السفينة USS Iwo Jima»، ظهر مادورو وهو يرتدي بيجاما وحاملاً علبة مياه صغيرة ومغمض العينين. تبدو الصورة كما لو أنها مأخوذة من صورة مطبوعة، إذ يمكن رؤية حواف بيضاء حولها. ويمكن رؤية ما يبدو أنه حروف DEA على زيّ شخص يرتدي الزيّ الأسود يقف بجانب الرئيس الفنزويلي مادورو. وأعلن ترامب أن مسؤولي «إدارة مكافحة المخدرات» (DEA) شاركوا في العملية في محاولة لتسويق تبرير العملية بتهم تتعلق بتجارة المخدرات ضد النظام الفنزويلي.

وهذا النوع من الصور يعيد إنتاج صورة المعتقل السياسي أو المجرم الدولي بطريقة تشبه ما نراه في إعلام الحروب الاستعراضي، حيث تُستخدم الصورة لفرض تصوّر معيّن قبل أي تحليل أو تحقيق رسمي، ويضع مادورو في موضع الانكسار تحت سلطة عسكرية أميركية هي السفينة الحربية الأميركية من فئة USS Iwo Jima، التي تستخدم كسفينة إنزال وهجوم برمائي في عمليات عسكرية واسعة ونقل قوات خاصة تابعة للبحرية الأميركية. كانت المحاولة الثانية للرئيس الأميركي ووزير خارجيته ماركو روبيو مرتبطة بنشر مقطع فيديو سابق للرئيس مادورو وهو يتحدى ترامب بأن يأتي إليه ويأخذه، حيث يعلّق روبيو بأنهم «أتوا وهو لم يعرف» في محاولة لتثبيت التفوق، والإشارة إلى أن العملية استجابة لتحدي مادورو للقوة الأميركية.

وظهر مادورو في صور قليلة تالية، وهو خارج من طائرة محاطاً بعناصر أمن في مطار في شمال نيويورك، قبل أن يظهر في صور أخرى وهو يسير مكبلاً ومحاطاً بعناصر أمنية في أحد ممرات إدارة مكافحة المخدرات الأميركية. في الوقت نفسه، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية تفاصيل التحفظ على مادورو عقب وصوله إلى قاعدة عسكرية في نيويورك. وأوردت الصحيفة أنّ مادورو نُقل إلى مانهاتن، ثم إلى مقر إدارة مكافحة المخدرات في مدينة نيويورك. وأضافت أن طائرة مروحية ستنقل مادورو بعد ذلك إلى مركز احتجاز فيدرالي، في انتظار محاكمته.

السياسة الإعلامية التي تتبعها أميركا/ ترامب في عمليتها ضد فنزويلا، يذكّر مباشرة بمفهوم «تفاهة الشر» الذي صاغته حنا أرندت في كتابها «أيخمان في القدس»، حيث أشارت إلى أن الشر قد يكون ناتجاً من تعطيل التفكير الأخلاقي. هنا، الشرّ لا يظهر فقط في الفعل العسكري، بل في تحويل مأساة المدنيين إلى مادة إعلامية مزينة بالموسيقى أو صورة تحاول تثبيت التهم، كأن الموت والدمار مجرد عنصر جمالي يُعرض على الجمهور. استخدام أغنية احتجاجية كخلفية للعملية يعكس تفاهة الشر الرمزية: القوة تُستعرض، الضحايا يُمحون، والسيادة الوطنية تُتجاهل، بينما يُضاف صوت موسيقى لتغليف الفعل العدواني. والحادثة تظهر التقاطع الخطير بين القوة والسياسة والثقافة.

> استعراض الخصم المهزوم لتكريس الهيمنة

موكب مادورو يعبر نيويورك: الإذلال كأداة سياسية

في فيلم Braveheart، يُقتاد البطل ويليام والاس (ميل غيبسون)، مكبّل اليدين، عبر شوارع المدينة في عربة تسير ببطء، محاطاً بجنود إنكليز، فيما تصطف الحشود على الجانبين وتُرمى عليه البندورة وبقايا الطعام. مشهد الإذلال العلني هذا تكرر تاريخياً بصيغ مختلفة: مع عمر المختار في ليبيا بعد أسره على يد قوات الاحتلال الإيطالي، وبصورة أكثر إذلالاً حين اقتيد صدام حسين إلى محاكمته تحت أعين الاحتلال الأميركي. لا يهم هنا من يكون الشخص المهان، بقدر ما تهم هوية الفاعل، وهو دائماً قوة احتلال أو سلطة استبدادية تستخدم الإذلال العلني كأداة سياسية.

في شوارع نيويورك، وجد الرئيس الفنزويلي المخطوف نيكولاس مادورو نفسه في عربة تجوب المدينة، مشرعة الأبواب، لاستعراضه أمام عدسات المصورين، وتحت أنظار سكان خرجوا في تظاهرات واسعة ضد سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب وضد العملية العسكرية التي أمر بها ضد فنزويلا. يمكن قراءة هذه الجولة بوصفها أكثر من مجرد إذلال خصم: إنها محاولة لإحكام السيطرة الرمزية على مدينة تقف سياسياً في وجه ساكن البيت الأبيض.

يصعب متابعة الأخبار ومقاطع الفيديو القادمة من نيويورك من دون التوقف عند المفارقات الغريبة في المشهد. ترامب يقرر محاكمة مادورو، المعروف بمناصرته للقضية الفلسطينية، في ولاية أعلنت قبل أيام فقط، عبر عمدتها الجديد زهران ممداني، إبطال العمل بالقانون الذي يحظر مقاطعة «إسرائيل»، وإلغاء اعتماد تعريف واسع لمعاداة السامية، لما لذلك من أثر مباشر على الحريات العامة في نيويورك. وهي نفسها المدينة التي استقبلت سابقاً الزعيم الكوبي فيديل كاسترو، وشهدت أخيراً مشاركة الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو في تظاهرة داعمة لفلسطين ومنددة بإسرائيل في ميدان «تايمز سكوير».

لم تكن نيويورك في هذا المشهد مجرد شارع تمرّ فيه العربة، بل طرفاً في الصراع نفسه. مدينة بنت تاريخها السياسي على مقاومة السلطة المركزية، من حركة الحقوق المدنية إلى احتجاجات «وول ستريت»، تجد نفسها هنا مُستعادة قسراً إلى دور العاصمة الإمبراطورية. استعراض مادورو في شوارعها يهدف أيضاً إلى إذلال المدينة وذاكرتها الاحتجاجية، وصورتها كملاذ للمنفيين والمعارضين، وإلى موقعها كمدينة تعتقد أنها تملك هامشاً أخلاقياً وسياسياً مستقلاً عن البيت الأبيض. بهذا المعنى، لم تكن العربة العسكرية تمرّ في نيويورك، بل كانت تمرّ فوقها، محاولة إعادة تعريفها من مدينة عصية إلى مدينة مُنضبطة.

ذهب بعض المعلقين إلى اعتبار مشهد مادورو في العربة إمعاناً في إذلال كل ما يمثل، ليس في أميركا اللاتينية فحسب، بل في العالم أجمع، من ثقافات وأنظمة وشعوب ومدن ترفض الهيمنة الأميركية أو تشكك في قدرتها على شرعنة كل أفعالها، حتى حين تتخذ شكل خطف رئيس دولة أخرى. في هذا السياق، يستدعي المشهد ممارسات تاريخية مشابهة، كـ«التجريص» في السلطنة العثمانية، حين كان الخصم يُهان علناً بإركابه حماراً بشكل معكوس، مع تعليق ورقة على عنقه تشرح جرمه وأسباب استحقاقه للإذلال.

جنود ترامب يستعرضون الرئيس الفنزويلي المخطوف في شوارع نيويورك، في مركبة مفتوحة، على نحو يذكر بعربات الرومان التي كانت تجرها الجياد في مواكب النصر. عودة صريحة إلى منطق الإمبراطورية الرومانية، حيث يستعرض الخصم المهزوم لإذلال شعبه وتكريس الهيمنة. يحدث هذا في قلب حاضرة الحداثة والديمقراطية والحضارة الغربية، في ما يفترض أنه مركز قيادة العالم. هنا تبلغ مفارقة «احترام القانون الدولي» ذروتها، في دولة عظمى تحكم بالبطش والتوحش، لا بالقانون.

مروة...

عَ السـريع

بسام كوسا على مسرح الرياض

يعود النجم السوري بسام كوسا (الصورة) إلى الأضواء، ولكن هذه المرة من خلال المسرح في السعودية. إذ يستعد النجم السوري لتقديم مسرحية «فيفا لا فيتا» (إخراج رغداء شعراني)، التي يلعب بطولتها، وستُعرض ضمن مهرجان «موسم الرياض» الذي يُقام حالياً. وينشر رئيس مجلس إدارة هيئة الترفيه في المملكة تركي آل الشيخ، بوستر المسرحية الذي يظهر بسام كوسا مع أبطال العمل، ومن بينهم السعودية أسيل عمران، ونادين تحسين بيك، وعلاء الزعبي، وبزن خليل، ونانسي خوري، وأيمن عبد السلام، ووسام رضا، وغيرهم.

وتُعدّ المسرحية مزيجاً بين الكوميديا والدراما، وستُعرض من التاسع إلى 15 كانون الثاني (يناير) الحالي. وتُعتبر «فيفا لا فيتا» المسرحية السورية الثالثة التي عُرضت ضمن «موسم الرياض»، بعدما عُرضت سابقاً مسرحية «ولادة مبكرة» التي شارك فيها أيمن زيدان، وسوزان نجم الدين، ومحمد حداقي، ووائل زيدان، ولى بدور. أما مسرحية «عرس مطنطن»، فلعب بطولتها قصي خولي، ونور علي، ونادين تحسين بيك، ومحمد خير الجراح، ووفاء موصللي. يأتي النشاط المسرحي السوري في الرياض بعدما أعلن «بو ناصر»، قبل أسابيع، عن وضع يده على النجوم السوريين ليكونوا تحت عباءته، ويشاركوا في المشاريع الدرامية والمسرحية في السعودية.

عمرو دياب اول الواصلين إلى حفلات الصيف

أعلن المغني المصري عمرو دياب (الصورة) عن إحيائه حفلة في بيروت في الأول من آب (أغسطس) المقبل، ينظمها متعهد الحفلات اللبناني ربيع مقبل. ونشر المغني المصري بوستر الحفلة معلناً عن موعد جديد للقاء جمهوره في لبنان. وتأتي حفلة صاحب أغنية «قمرين» المنتظرة للمرة الرابعة على التوالي، بعدما عاد إلى السهرات بعد غياب استمر أكثر من 15 عاماً. ويحقق دياب نسب مبيعات عالية في حفلاته التي يتابعها عشاقه من مختلف الأجيال، كما يحقق نجاحاً ملحوظاً بأغانيه، وكان آخرها ألبومه «ابتدينا» الذي طُرح العام الماضي وحقق ملايين المشاهدات والاستماعات.

«نبض المعرفة»... برنامج بالذكاء الاصطناعي

بدأت قناة NBN عرض برنامج يُعنى بالمعرفة والتكنولوجيا يحمل اسم «نبض المعرفة»، ويُبثّ كل خميس (21:30 ـ يُعاد بثه الجمعة 14:30). فكرة وإعداد وإخراج نادين فواز (الصورة) وتقديمه عبر الذكاء الاصطناعي صوت صورة لمخرجة البرنامج. تبلغ مدة البرنامج نصف ساعة، ويُقدَّم بلغة بيضاء، ويتضمن سبع فقرات تتناوب على تقديمها مجموعة أسماء، معروفة. يقوم البرنامج على تقديم المعلومات بأسلوب تكنولوجي لافت، إذ يبدأ بجولة على معالم أثرية من

إحدى مدن العالم، ولاحقاً يتوقف عند الأمور القانونية وتبسيط المعلومات القانونية التي قد يحتاجها أي مواطن. كما يخصص «نبض المعرفة» فقرة حول أهمية الرياضة والتغذية السليمة، ويتابع فقراته بفقرة رياضية. أما الذكاء الاصطناعي، فله حصة لافتة في البرنامج، إذ يردّ على استفسارات المشاهدين، ويزوّدهم بمعلومات عن أحدث ابتكارات الذكاء الاصطناعي وجديد التكنولوجيا.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 06 كانون الثاني 2026 العدد 5681

كواليس

تركي آل الشيخ يقبض على (أنفاس) MBC؟

زينة حداد

استقبلت شبكة MBC السعودية العام الجديد بقرارات عدّة ستتضح نتائجها قريباً. بعد نحو ثلاثة أعوام على انطلاق عملية انتقالها من دبي إلى الرياض، أنهت الشبكة معاملاتها في الإمارات العربية المتحدة لتستقر في السعودية بشكل كامل، إلى جانب باقي الإعلام السعودي، أبرزه شبكة «العربية».

تُعدّ هذه الخطوة بمثابة انطلاقة جديدة للشبكة، وستكون لها ردود فعل تنعكس على عمل الشاشة ومستقبلها. وقد تزامنت مع الصراع السعودي ـ الإماراتي على أرض اليمن. فالحرب الدائرة حالياً بين الرياض وأبوظبي لن تكون تبعاتها بعيدة عن موظفي MBC، المنقسمين في الآراء والمواقف.

وتفيد المعلومات بأن موظفي MBC في الرياض مُنعوا من المشاركة في أي نشاط إعلامي في الإمارات، بقرار من إدارة الشبكة. وتشير المصادر إلى أن قرار المنع قد يتفاعل في الأيام القليلة المقبلة ليشمل منع السفر، بحسب التطورات السياسية على أرض اليمن.

هذا الأمر خلّف ردود فعل سلبية لدى موظفي الشبكة الذين أمضوا سنوات طويلة في الإمارات، حيث أنشأوا مشاريعهم وأسسوا عائلاتهم، قبل أن ينتقلوا أخيراً إلى الرياض.

أنهت mbc عملية انتقالها الى الرياض

تململ الموظفين

على الضفة نفسها، يتردّد في الأوساط الإعلامية أنّ رئيس «هيئة الترفيه» السعودية تركي آل الشيخ يسعى إلى الاستحواذ على شبكة MBC بعدما أصبح الرجل السعودي الأول في عالم الترفيه والميديا. وتضجّ الأوساط بخبر محاولة «بو ناصر» تسلّم دفة القناة، بعدما حقق نجاحات في تنظيم المهرجانات والحفلات. هذا الصراع على MBC ليس جديداً. في عام 2017، وقبيل إعلان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن احتجاز الأمراء ورجال الأعمال السعوديين في فندق «الريتز» ضمن حملة «مكافحة الفساد»، استحوذ بن سلمان على شبكة MBC بعدما اعتقل مؤسسها وليد آل إبراهيم. ومنذ ذلك الحين، كفّ بن سلمان يد آل إبراهيم وتقاسم معه الشبكة، ليصبح مؤسسها خارجها بشكل شبه نهائي.

«شاهد» يتقدّم والشاشة تتراجع

في سياق آخر، أعلن القائمون على تطبيق «شاهد» المنضوي تحت شبكة MBC، عن تغيير اسمه إلى «شاهد MBC»، ليدخل التطبيق مرحلة جديدة في صناعة وتقديم المحتوى. وكانت إدارة التطبيق قد قررت قبل أعوام تغيير اسمه، إلا أن القرار نُفّذ أخيراً ليأتي ضمن سلّة التغييرات. وتشير المعلومات إلى أنّ برمجة عام 2026 ستكون دسمة على «شاهد»، الذي سيحظى بالأولوية وسيتفوّق على شاشة MBC التي تشهد تراجعاً لافتاً في برمجتها. وكان آخر الأمثلة عرض برنامج «ذا فويس» الذي صُوّر في الأردن ولم يحقق نسب مشاهدة تُذكر.

تقليص ميزانيات وتبدّل هوية

وأجرى القائمون على الشبكة عملية تقليص لميزانيات البرامج إلى النصف تقريباً، بسبب الأزمة الاقتصادية وتراجع نسب المشاهدة والإعلانات. وتوضح المعلومات أن الشبكة ستعزّز «شاهد» خلال العام الحالي عبر رصد ميزانية ضخمة له، فيما سيتقلّص حجم الشاشة التقليدية وإنتاجها.

ومع انتقال شبكة MBC من دبي إلى الرياض، تتحضّر القناة لتبديل جلدها من شبكة عربية إلى شبكة سعودية. أمر سيؤدي، وفق المعطيات، إلى تراجع الشبكة وخفوت وهجها تدريجياً، بعد إخضاعها للقوانين التي تحكم الشاشات السعودية.

المفكرة

مواهب شابة تقتحم الخشبة

■ في احتفالية تقفّي أثر المواهب وتمنحها فضاءً للتعبير والتجريب، تقدم فرقة «زقاق» العروض الستة التي تم تطويرها ضمن النسخة الثامنة من «كواليس زقاق - برنامج الإرشاد المسرحي»، من 10 كانون الثاني (يناير) الجاري، حتى الأول من شباط (فبراير) على مسرح «زقاق».

البرنامج الذي بات يشكّل مختبراً أساسياً في المشهد الثقافي اللبناني، يعود هذا العام ليطرح رؤى فنية متنوعة تحاكي الراهن بجرأة وحساسية عالية. وستتوالى على المسرح، ست تجارب مسرحية نضجت تحت إشراف وتوجيه مهني، وتتنوع في مواضيعها وأشكالها، إذ تبدأ الرحلة مع «من إيد لإيد» لنائلة الحارس (10 و11 كانون الثاني)، تليها «هرجة سعاد» لغنا عبود (17 و18 كانون الثاني). وفي 22 و23 منه، تستعيد يارا صادق الذاكرة في «خبار ولاد زغار»، ليقدم بعدها حسين الحسن وديما

العطار عرض «في الجليد» (25 كانون الثاني). وتختتم العروض بـ «مشارف» لأنجيلا الحداد (29 كانون الثاني) و«يلي بقيوا» لجو رميا في الأول من شباط.

* «**كواليس زقاق - برنامج الإرشاد المسرحي**»: **تبدأ العرض يوم السبت 10 كانون الثاني (يناير) – الساعة الثامنة مساءً - مسرح «زقاق» (الصنايع). للاستعلام: 01/570676**

طيف زياد يخيّم على طرابلس

■ في أمسية تستحضر ذاكرة الموسيقى اللبنانية وهويتها، تُضيء منصة «ذا كورتن» ليل طرابلس بأمسية

استثنائية تحمل عنوان «تحية لزياد والزمن الجميل»، يحييها «برنامج زكي ناصيف للموسيقى» في الجامعة الأميركية في بيروت. وتقام الأمسية يوم السبت 24 كانون الثاني (يناير) الجاري، في «معهد رشيد كرامي الدولي» في طرابلس.

يُقام العرض في لحظة ثقافية تسعى إلى استعادة بريق «الزمن الجميل»، حيث تلتقي الألحان الخالدة لزياد الرحباني مع روح التراث الموسيقي الذي صاغه كبار المبدعين. ويمثل هذا التعاون بين «ذا كورتن» وبرنامج زكي ناصيف محاولة جادة لمد الجسور الثقافية بين العاصمة بيروت ومدينة طرابلس، عبر تقديم نتاج أكاديمي وفني رفيع المستوى للجمهور العريض.

على الخشبة، يقود الأوركسترا المايسترو فادي يعقوب، الذي يتولى إدارة الحوار الموسيقي بين الآلات، بينما تشرف منال بو ملهب على تدريب الجوقة (الكورال)، لتقديم توليفة غنائية تعيد إحياء أعمال زياد الرحباني برؤية تجمع بين الأمانة للنص الأصلي والتوزيع الأوركسترالي المتجدد. تتحول الأمسية إلى رحلة سمعية تتجاوز الحنين، لتؤكد استمرارية هذا النهج الموسيقي وقدرته على محاكاة الأجيال المتعاقبة.

«**تحية لزياد والزمن الجميل**»: **السبت 24 كانون الثاني (يناير) - الساعة السابعة مساءً - «معهد رشيد كرامي الدولي» في (طرابلس). للاستعلام: 71/909288.**

من الذكريات إلى الحب الأول

■ يستقبل مسرح «مونو» العمل المسرحي الموسيقي الجديد «البيت بيتك»، في عروض تنطلق في يوم الخميس 22 كانون الثاني (يناير) الجاري، وتستمر حتى 8 شباط (فبراير). يقدّم العرض جرعة مكثفة من الرومانسية والكوميديا، مغلّفة بألحان ولوحات استعراضية تُعيد صياغة مفاهيم العودة والارتباط في قالب فني حيوي يضج بالحياة.

تدور أحداث العمل حول «داليا» التي تعود إلى منزلها بعد سنوات من الغياب، لتجد في انتظارها ليس فقط ذكريات الجدران، بل فوضى المشاعر وموسيقى الماضي، ولقاءً غير متوقع مع حبها الأول «مروان». يجمع العرض بين الحوارات الطريفة والمواقف العاطفية الدافئة، معتمداً على نصوص غنائية وألحان أصلية تضفي طابعاً احتفالياً على السرد القصصي، محولةً المسرح إلى مساحة من النغم والبهجة. العمل من تأليف وإخراج سامر حنا، ويجمع عدداً من الوجوه من ألين لحود، وطوني أبو جودة، ومايا يمين، وماريا بشارة، وسامر حنا.

«**البيت بيتك**»: **الخميس 22 كانون الثاني (يناير) – الساعة 8:30 مساءً - مسرح «مونو» (الجميزة). للاستعلام: 01/421870**

على بالي

أسعد أبو خليل

الهجومُ على فنزويلا سبقته تهديدات عديدة. من يلومُ ترامب على غيّه وعلى حروبه المتنقّلة من إيران إلى نيجيريا وفنزويلا (وهو شارك في الحرب على لبنان وفلسطين، مثله مثل بايدن)؟ ليسَ مَن يقف في وجهه. الكلُّ يسعى إلى إرضائه: في دول الغرب ودول العرب. الأمين العام للأمم المتحدة ليس إلّا ديكوراً: يأتمر بأمر الإدارة الأميركيّة ولا يعارض مشيئتها ويدينُ عندما تسمح له أميركا بالإدانة ضدّ تلك الدول غير الخاضعة للحكومة الأميركيّة. هناك سلسلة من الأعمال التي قام بها ترامب التي ستؤدّي مستقبلاً إلى إصلاحات دستوريّة كما جرى بعد ووترغيت (مع أنّ خروقات نيكسون في ووترغيت تبدو صغيرة وهامشيّة اليوم مقارنةً بما يفعله ترامب). جريمة فنزويلا أنّها تملك النفط وتملك السيادة عليه، وهي في سياساتها الخارجيّة تعارض السياسات الأميركيّة. ترامب يصرُّ على عقيدة «مونرو» التي تُقرّ باستعمار واشنطن للأميركيّتَين. ويتحمّل مسؤولية العدوان على فنزويلا الحزب الديموقراطي الذي تنصّل من مسؤوليّة المعارضة بالكامل: هو متفرِّج فقط. يشاهد ويخاف غضبة الرجال البيض الذين يحاول أن يستميلهم على مدار الساعة. كما يتحمَّل المسؤوليّة الموقف الخانع للصين وروسيا: هما تعارضان الحروب الأميركيّة من دون محاولة صدّها أو معارضتها بوتيرة أعلى. في السياسة الدوليّة اليوم، يستطيع ترامب ونتانياهو أن يشنّا عدداً من الحروب ضدّ أيّ دولة في العالم من دون أيّ صدٍّ أو معارضة. نتانياهو حضّر أو حرّضَ على العدوان عندما زعم أنّ فنزويلا ستجلب حزب الله وحماس إلى هذا النصْف من الكرة الأرضيّة من أجل شنّ أعمال إرهاب ضدّ أميركا. وترامب مأخوذ بنتانياهو ويبدو كتلميذه في فهم العلاقات الدوليّة. هي ليست سابقة، لكن جهارة العمليّة ووقاحتها تعود بنا إلى زمن الإخوة دالاس و«عمليّة أجاكس».

ترامب لا يكترث للاستعانة البروباغانديّة بالقانون الدولي أو بالأمم المتحدة. لم يكترث حتى لإقناع العالم بخطورة فنزويلا. حروب البحريّة الأميركيّة وقرصنتها ضدّ زوارق وسفن فنزويليّة قوبلت بعدم اكتراث. وإعلان ترامب المسؤوليّة عن العدوان والنيّة في السيطرة على فنزويلا هو أصدق تصريح استعماري منذ حروب التحرير في العالم الثالث.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com